جـــــــامعة أحمد دراية أدرار– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية التجاريـــة، وعلوم التسييـــــــــــر
قسم العلـــــــــــوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر LMD

ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان :

إدارة المخاطر البنكية لقروض الاستثمار

حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية–وكالة 252–أدرار

إعداد الطالبات:

✍– بايوسف حليمة

إشراف الأستاذ

✎– د. صديقي أحمد

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
01	لحسين عبد القادر	استاذ محاضر	رئيسا
02	صديقي احمد	استاذ محاضر	مشرفا
03	لخديمي عبد الحميد	استاذ محاضر	ممتحنا

الم_____وسم الجامعي: 2019–2020

إني رأيت أنه ما كتب أحدهم في يومه كتابا إلا قال في غده ،لو غير هذا لكان أحسن و لو زيد ذاك لكان يستحسن، و لو قدم هذا لكان أفضل، و لو ترك ذاك لكان أجمل و هذا من أعظم العبر، و هو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر..

-جمال الدين الأصفهاني-

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما في الوجود إلى التي ظلت دعواتها ترافقني طيلة مشواري الدراسي إلى من تشوقت لرؤيتي إلى ما أنا عليه اليوم أمي ..أمي .. ثم أمي.

إلى بطلي الأول و استقامة ظهري إلى الذي راواني من بحر الأخلاق الفضيلة و سهر على تربيتي و سقاني حبا و أمنا إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله

إلى من لزمتني دائما بدعائها جدتي الغالية أطال الله في عمرها

إلى مصدر قوتي و دعمي إخوتي أخوالي الأعزاء حفظكم الله إلى أبناء اخوتي و كل العائلة الكريمة .

إلى الأستاذ المشرف الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل و إلى كل روح شاركتني بدعائها

صديقاتي طيلة مشواري الدراسي أم الخير ، ام الخير ، حنان و هدى

إلى كل دفعة علوم اقتصادية 2019-2020

إلى كل من اتسعت لهم ذاكرتي و لم تتسع لهم مذكرتي .

حليمة

الشكر

الشكر لله العلي العظيم الذي أنعم علي القائل في محكم التنزيل: " ولئن شكرتم لأزيدنكم

سورة إبراهيم الآية 07

الحمد لله على إحسانه و الشكر لله على توفيقه و الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع.

بعد شكر الله سبحانه أتقدم بالشكر و العرفان و جم التقدير

إلى الأستاذ المشرف الدكتور " **صديقي أحمد** " على توجيهاته و نصائحه

التي ساهمت بشكل كبير في إتمام هذا العمل

و أشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

كما أشكر مدير بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيميمون

الأستاذ بابا أحمد عبد المجيد الذي منحني فرصة التقرب من الوكالة

و لو من بعيد في ظل الظروف القاسية .

كما أتقدم بالشكر للجنة المناقشة التي قبلت مناقشة هذا العمل

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
التشكر	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري	
تمهيد	04
المبحث الأول: الاطارالنظري لإدارة مخاطر القروض على مستوى البنوك	05
المطلب الاول : ماهية المخاطر البنكية	05
المطلب الثاني : ماهية قروض الاستثمار	09
المطلب الثالث: ادارة المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمار	13
المبحث الثاني:الدراسات السابقة للموضوع	18
المطلب الأول : الدراسات السابقة	18
المطلب الثاني : جوانب الاختلاف والتطابق مع الدراسات السابقة	24
المطلب الثالث : اهداف الدراسة الحالية	25
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني : دراسة ميدانية لواقع إدارة المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمار في البنوك	
تمهيد	28
المبحث الاول : الطريقة و الأدوات و المنهج المتبع	29
المطلب الاول : الطريقة المتبعة في الدراسة	29
المطلب الثاني : الأدوات و الأساليب المستخدمة في الدراسة	36
المبحث الثاني : تحليل و مناقشة نتائج الدراسة	37
المطلب الأول: إجراءات منح و إدارة مخاطر قرض استثماري ممول من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	37
المطلب الثاني: تحليل وضعية الجهة المقترضة تجاه المخاطر وطريقة إدارتها	43
خلاصة الفصل	57
الخاتمة	60

قائمة المراجع	62
الملاحق	

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
01	أنواع المخاطر البنكية	08
02	تطور المخاطر الائتمانية	34
03	تطور مخاطر السيولة	40
04	تطور مخاطر التشغيل	41
05	تطور نسبة تمويل الذاتي	46
06	تطور نسبة التمويل الخارجي	47
07	تطور نسبة الاستقلالية المالية	48
08	تطور نسبة السيولة العامة	48
09	تطور نسبة قابلية السداد	49
10	تطور نسبة المديونية	50

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
01	الميزانية المالية المحاسبية للسنوات (2012-2014)	44
02	مؤشرات التوازن المالي	45
03	الميزانية التقديرية للسنوات (2015-2016-2017-2018-2019)	51
04	قدرة التمويل الذاتي للسنوات (2015-2016-2017-2018-2019)	52

مقدمة

مقدمـــــــــــــة

أ- تمهيد :

تعتبر البنوك من بين أهم الركائز الأساسية للاقتصاد و التي تمثل إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة ، حيث تمثل همزة وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية و التي تساهم بشكل كبير في نموها .

يرتكز نشاط البنوك في قبول الودائع و منح القرض ، حيث ان القروض المصرفية تعد من العمليات الرئيسية و التي تعتبر المصدر الأول لربحيتها من خلال ما تحققه من عوائد ، و تمثل الركيزة الأساسية لتجهيز المشاريع ، خاصة الاستثمارية منها و التي تكون بحاجة إلى تمويل ضخم و لمدة طويلة الأجل وذلك تبعا لطبيعتها .

ان عملية منح القروض من أخطر الأنشطة التي تقوم بها البنوك و ذلك لكونها دائما محفوفة بالمخاطر التي يصعب التنبؤ بها و هذا راجع لأسباب و عوامل مختلفة قد تكون خاصة بالعميل أو البنك و هذا واردا إلى غاية التحصيل الكامل لقيمة القرض ، و بالرغم من تعدد المخاطر البنكية إلا ان درجتها تختلف من نوع لآخر ، لذا وجب على البنوك اتخاذ إجراءات و أساليب من شأنها الحد من هاته المخاطر أو على الأقل التخفيف منها .

ب –الإشكالية :

و على إثر ما ذكر يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التي تدور حول دراستنا هذه كالآتي:

ما هي آليات و أنظمة إدارة المخاطر البنكية لقروض الاستثمار على مستوى البنوك التجارية ؟

و يتم تناول هذه الإشكالية الرئيسية من خلال بعض الأسئلة الفرعية التي تساهم في توضيح بعض جوانبها منها :

- ما المقصود بالمخاطر البنكية ؟
- ما هي أهم أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك ؟
- فيما تتمثل أهم الإجراءات التي يعتمدها البنك نظريا و تطبيقيا عند اتخاذ قرار منح الائتمان ؟

ج- الفرضيات:

- مخاطر البنوك متعددة و مرتبطة بالعمليات اليومية للبنك .
- تعتبر المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك .

- يعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية في اتخاذ قرار منح القروض الاستثمارية على دراسة دقيقة وصحيحة للعميل و ملف القرض .

د- أسباب اختيار الموضوع :

- التعرف و الإحاطة بواقع البنوك في مجال تسيير المخاطر و آليات تقييمها و التحكم فيها .
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بمعالجة المواضيع المتعلقة بالقروض بصفة عامة و مخاطرها بصفة خاصة .

ح- أهداف و أهمية البحث :

يهدف هذا البحث بصفة عامة إلى :

- التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بإدارة المخاطر البنكية .
- التعرف على إجراءات منح القروض .
- دراسة أهم تقنيات و طرق الحد من المخاطر البنكية أو التخفيف منها .

كما تكمن أهمية بحثنا هذا في دراسة ظاهرة تعتبر من أحد أهم التحديات التي تفرضها بيئة المؤسسات المصرفية و المتمثلة في مخاطر القروض البنكية ، فمن المهم معرفة كيفية إدارتها و مواجهتها و تقديم أهم طرق الوقاية منها .

ج- منهج البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا و لتحديد مدى صحة الفرضيات المدرجة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي .

د- حدود الدراسة :

تمثل حدود الدراسة فيما يلي :

حدود مكانية و التي تمثلت في بنك الفلاحة و التنمية الريفية (وكالة 252 أدرار).

حدود زمانية و التي كانت خلال الفترة (2019-2020)

ذ – صعوبات البحث :

- صعوبة الحصول على معلومات البحث و هذا راجع إلى الجائحة المرضية المسماة ب كوفيد- 19 مما أدى إلى تعسر الاتصال بالمكتبة الجامعية و التواصل مع الأساتذة و أهل الاختصاص بالموضوع .
- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية من طرف البنك نظرا لسرية الملفات في نظر الإدارة محل الدراسة .

ي- هيكل البحث :

ينقسم هذا البحث إلى مقدمة ، فصلين أحدهما نظري و الآخر تطبيقي و خاتمة ، كما يلي :

الفصل الأول و الذي يحمل عنوان " **الإطار النظري لإدارة مخاطر القروض على مستوى البنوك** " تم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول كان بعنوان الإطار المفاهيمي للدراسة و الذي تناول مفاهيم عامة حول المخاطر البنكية و كيفية إدارتها .

الفصل الثاني كان بعنوان " **الدراسة الميدانية لواقع إدارة المخاطر البنكية لقروض الاستثمار** " تم تقسم هذا الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول شمل الأدوات و الطريقة المستخدمة في الدراسة ، أما المبحث الثاني شمل عرض و مناقشة نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات و مناقشة النتائج . و في الأخير ومن خلال الخاتمة تم استعراض ما توصلنا إليه من نتائج و توصيات و آفاق الدراسة .

الفصل الأول

الاطار النظري لإدارة مخاطر القروض على مستوى البنوك

تمهيد الفصل الأول:

تعتبر البنوك بصفة عامة و البنوك التجارية بصفة خاصة أهم المؤسسات المالية المتخصصة في قبول ودائع الجمهور مقابل منح الائتمان، فالقروض المصرفية بكل أنواعها تعد الاستخدام الرئيسي لهاته الودائع و في نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها و لذلك هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها و احترامها من قبل البنوك عند منح القروض بأنواعها المختلفة .

تنشط البنوك التجارية في بيئة ديناميكية كلها عرضة إلى العديد من الأخطار ، و هذه البنوك ترتبط ارتباطا وثيقا بإدارة المخاطر بل تعد هذه الأخيرة في صلب وظيفة البنك ، و على هذا الأساس تسعى البنوك دائما إلى التحوط من المخاطر و التقليل من آثارها إلى أقصى حد ممكن ، و في ذلك تعتمد على معايير و إجراءات احترازية تتعلق بمستوى وطني محلي فنجد لكل دولة قواعدها المنظمة لنشاطها البنكي الخاص بها ، و إما تأخذ طابع دولي من خلال الهيئات و المنظمات العالمية .

و بناء على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم حول المخاطر البنكية للقروض الاستثمارية مع التركيز على إدارة هذه المخاطر كما يلي :

- **المبحث الأول** : الإطار النظري لإدارة مخاطر القروض على مستوى البنوك .
- **المبحث الثاني** : الدراسات السابقة للموضوع

المبحث الأول : الإطار النظري لإدارة مخاطر القروض على مستوى البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية دورا هاما من خلال وظائفها و عملياتها في تحريك عجلة الاقتصاد، و التي من خلالها تتعرض للعديد من المخاطر و ذلك لما لها من طبيعة خاصة في التعامل بالنقود ، و من خلال هذا المبحث سيتم التعرف على ماهية المخاطر البنكية لقروض الاستثمار ، و إدارة هذه المخاطر .

المطلب الأول : ماهية المخاطر البنكية

أثناء أداء البنوك التجارية لنشاطاتها المختلفة تواجه العديد من المخاطر المتمثلة في خطر تعثر القروض أي عدم تسديد أقساط هاته القروض أو التوقف عن دفع اقساط ، و هذا ما يطلق عليه تسمية خطر القرض

الفرع الأول : مفهوم المخاطر البنكية

لا يمكن التحدث عن المخاطر البنكية دون اللجوء إلى مفهوم الخطر و الذي يمثل حالة عدم التأكد و الشك و عدم اليقين في النتائج المتوقعة .

أما المخاطرة فتعرف على أنها احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية ، نتيجة لعوامل غير منتظرة في الأجل الطويل أو القصير . (زعفران و بوشنافة، 2018، صفحة 08)

و يمكن القول ان المخاطر البنكية تعرف على أنها : " احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها ، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين" . (زعفران و بوشنافة، 2018، صفحة 09)

الفرع الثاني : أنواع المخاطر البنكية

تتعدد أنواع المخاطر البنكية فمنها التقليدية و التي تعتبر جزء من طبيعة عمل البنوك ، و أخرى ظهرت مؤخرا نتيجة للتقدم التقني للبنوك ، و سنحاول استعراض التقسيم الذي أخذ به (Gleason 2000). والذي ينقسم إلى مخاطر مالية و أخرى غير مالية .

أ- **المخاطر المالية** : و هي تلك المخاطر التي ترتبط بطبيعة عمل البنوك ، أي ان أسباب حدوثها تكون نتيجة لأسباب متعددة و ذلك حسبا لكل نوع من أنواعها و هي كالتالي :

1-المخاطر الائتمانية : تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة ان يتخلف العملاء عن الدفع ، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين فإذا تخلف كل العملاء عن الدفع في نفس الوقت على سبيل المثال لأنهم ينتمون إلى نفس الصناعة فهذه المخاطرة تكون أهم بكثير مما إذا كانت أحداث التخلف عن الدفع هذه مستقلة ، و تحمي كل البنوك نفسها من هذه المخاطرة باللجوء للتنويع . (مهند حنا، 2009، صفحة 78)

2- مخاطر السيولة : إن مخاطر السيولةهي النتيجة الطبيعية للمعاملات القياسية فهذه تحدث فجوة استحقاق بين الأصول و الخصوم و يقوم البنك غالبا بجمع موارد قصيرة الأجل و يقرض على المدى الطويل. (مهند حنا، 2009، صفحة 79) و هذا قد يؤدي إلى فقدان البنك لثقة الزبائن المتعاملين معه و إلى إفلاسه .

3- مخاطر سعر الفائدة : هي التغيرات التي تحدث في العائد – الإيرادات – نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة، حيث ان أي شخص يسلف أو يقترض يكون معرضا لمخاطرة ان تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة، و المقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة . و كلا الموقفين فيه مخاطرة لأنهما يولدان إيرادات أو تكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين ، أما الجانب الآخر للعملية فهو أنهما يتيحان فرصا للكسب أيضا . (سيد سالم، 2009، صفحة 188).

4- مخاطر سعر الصرف : و تنشأ عن المخاطر المصاحبة لأنواع معينة من الأدوات المالية التي يتعامل فيها البنك مثل الصرف الأجنبي ، عمليات المبادلات ، أي أنها تنشأ عن التحركات غير المواتية في أسعار الصرف و كذا عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية و الذي يشمل العمليات الفورية أو العمليات الآجلة بأشكالها المختلفة . (صلاح، 2010، صفحة 23) . فباختصار يمكن القول ان خطر سعر الصرف ناجم عن الخسارة الممكن حدوثها من جراء التغيرات لسعر الصرف العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية .

5- مخاطر السوق : و هي مخاطرة الانحرافات السلبية لتحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات، و يقوم تقويم المخاطرة السوقية على عدم استقرار مؤشرات السوق (أسعار الفائدة ، مؤشرات بورصة الأسهم و أسعار الصرف) . إن التحكم في مخاطرة السوق يعني ان تباينات قيمة محفظة معينة يجب إبقاؤُها بين قيم حدية معينة و يمكن ان توضع حدود في حساسية المحفظة و أو في الانحرافات المحتملة للقيم ، و بالنظر لمثل هذه الحدود تقوم إدارة المخاطر على التسوية المتواصلة

لحساسية المحفظة . (صلاح، 2010، صفحة 23) فمخاطر السوق تكون نتيجة لعدم استقرار عوامل السوق .

6- مخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات : وهي مخاطرة عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح ، و لذلك فإن مخاطرة القدرة على الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عجز البنك عن السداد و هي مطابقة أيضا للمخاطرة الائتمانية المتكبدة بواسطة الأطراف المقابلة للبنك . ان عدم القدرة على الدفع هي النتيجة النهائية لرأس المال المتاح و كل المخاطر التي يتحملها الائتمان ، سعر الفائدة ، السيولة ، المخاطر السوقية أو المخاطر التشغيلية

ان مخاطرة القدرة على الدفع جوهرية بالنسبة للجهات المنظمة فالقضية الأساسية المتصلة بكفاية رأس المال يتبع و يؤسس التوجهات الرئيسية لإدارة المخاطر و هذه يمكن تلخيصها في المبادئ التالية :

- ✓ كل المخاطر تولد خسائر محتملة .
- ✓ الحماية النهائية من هذه الخسائر تتمثل في رأس المال .
- ✓ يجب ضبط و تسوية رأس المال بما يتفق مع المستوى المطلوب لجعله قادرا على استيعاب الخسائر المحتملة المولدة بواسطة كل المخاطر .

و يتطلب تنفيذ هذا المبدأ ما يلي :

- ان يتم إجراء قياس كمي لكل المخاطر من حيث الخسائر المحتملة .
- ان يتم اشتقاق مقياس للخسائر الإجمالية المحتملة المتولدة من المخاطر المحتملة .

ان التحدي الرئيسي الذي يواجه إدارة المخاطر هو تنفيذ هذه المبادئ و تحديد المقاييس الكمية المطلوبة للحصول على رأس مال كافي و مستويات المخاطرة تكون قابلة للاستمرارية بالنظر لقيود رأس المال . (مهند حنا، 2009، صفحة 82)

ب- مخاطر غير المالية : و التي تشمل نوعين من المخاطر وهما :

1- المخاطر التشغيلية : و هي تلك المخاطر المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات و في نظم رفع التقارير و في قواعد رصد المخاطر الداخلية و في غياب التتبع و الإثبات الكفء للمخاطر يمكن ان يستمر إغفال و تجاهل بعض المخاطر الهامة و ألا تتخذ إجراءات تصحيحية و أن ينتج عن ذلك عواقب وخيمة و تظهر المخاطر التشغيلية على مستويين :

- **المستوى الفني** : عندما يكون نظام المعلومات أو مقاييس المخاطرة قاصرة .

- **المستوى التنظيمي** : و يتعلق بإثبات و مراقبة المخاطرة و كل القواعد و السياسات ذات الصلة . و في كلتا الحالتين تكون العواقب متشابهة ، فأي قصور يحتمل ان يولد خسائر بحجم غير معلوم بالنظر لعدم اتخاذ إجراء تصحيحي أثناء الفترة التي يتم فيها تجاهل المخاطرة و مما يزيد الوضع سوءا ان هناك العديد من الأسباب المحتملة في حدوث نواحي القصور هذه . (مهند حنا، 2009، صفحة 82).

ان سبب هذا النوع من المخاطر هو حالة عدم التأكد المتعلقة بإيرادات ا لبنك التجاري التي تنتج بسبب عطل في النظام الحاسوبي للبنك التجاري أو بسبب أخطاء بشرية أو اضطرابات يقوم بها العاملين ..الخ

2- الخطر الأخلاقي : ينشأ هذا النوع من المخاطر عن عدم تماثل المعلومات و لكن بعد اكتمال الصفقة ، فالخطر الأخلاقي يتجسد في قيام المقترض بتوظيف الأموال المقترضة في أنشطة و مجالات غير مرغوبة من جهة نظر المقرض و هو المصرف في هذه الحالة ، و بالتالي فإن احتمال ان يقوم المقترض بتسديد التزاماته المالية اتجاه المصرف تكون ضعيفة. (اسعد حميد، 2013، صفحة 352)

الشكل رقم (01) : أنواع المخاطر البنكية

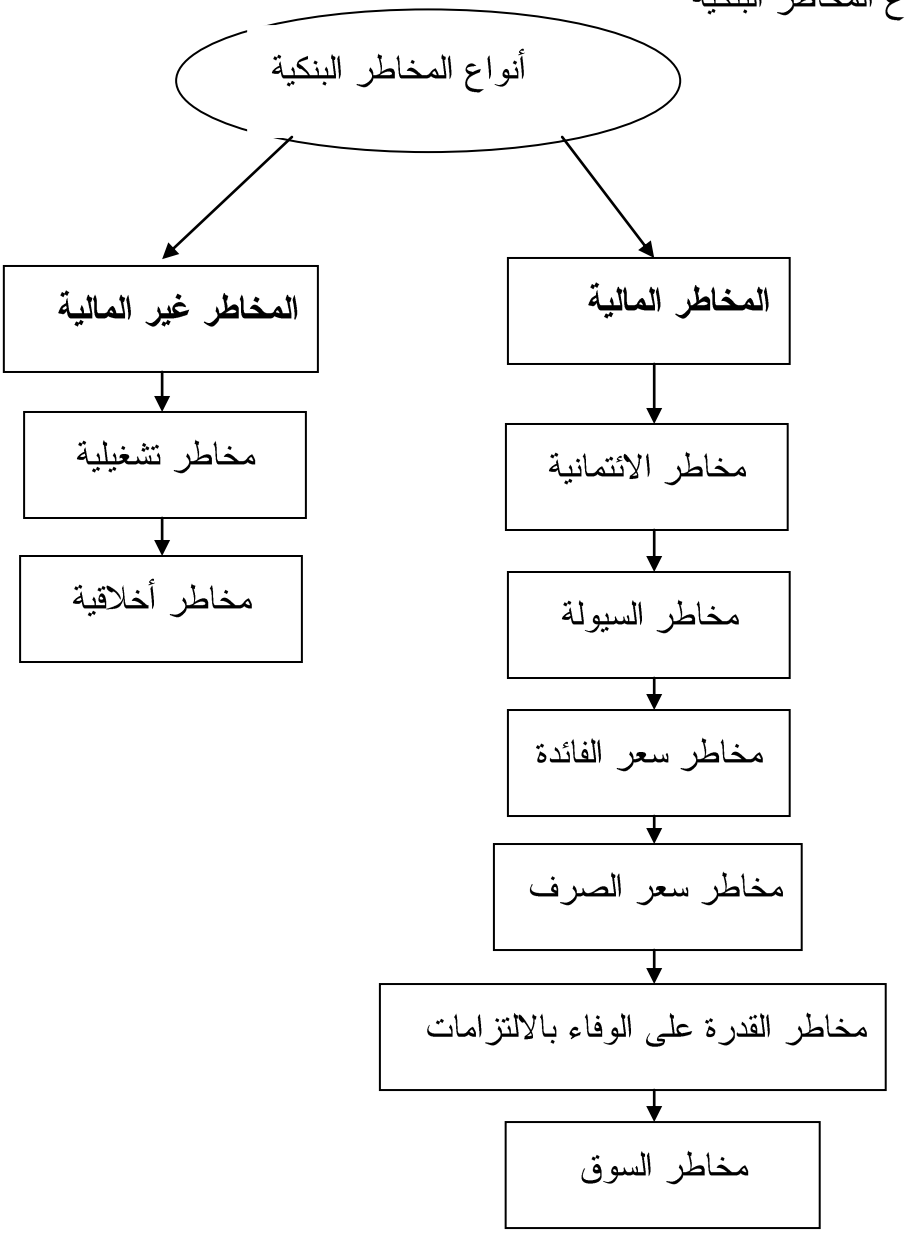

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات أعلاه .

الفرع الثالث : انعكاسات المخاطر البنكية على أداء البنوك التجارية

تواجه البنوك العديد من التحديات التي تعيق نشاطها و تتسبب في عدم نجاح خدماتها المختلفة و التي تأتي في مقدمتها الائتمان المصرفي الذي يمثل المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه البنوك على المستوى العالمي.و أصبح موضوع المخاطر البنكية يحظى باهتمام و تركيز كبير من ذوي الاختصاص، خاصة في ظل التطورات التي شهدها العالم بعد أزمة 2008و التي أفصحت عن هشاشة هذا النظام،غير ان البنوك التجارية تأثرت بشكل كبير من هذه المخاطر بمختلف صيغها وصورها كل حسب درجة خطورته.

ان أهم ما ينتج عن هذه المخاطر هو تعثر القروض بسبب التسهيلات الائتمانية ، فشل البنوك بسبب ارتفاع معدلات القروض. . الخ،وهو ما جعل الدول تتبع الإجراءات الاحترازية بهدف رسم استراتيجيات خاصة لدراسة ظاهرة تزايد المخاطر البنكية و التحكم فيها بشكل سليم و كفؤ أو على الأقل التخفيف من شدتها .

المطلب الثاني : ماهية قروض الاستثمار

تعد القروض البنكية المورد الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك للحصول على إيراداتها ، كما أنها تلعب دورا هاما في تمويل الاستثمارات و منه تحقيق عوائد عالية .

الفرع الأول : مفهوم قروض الاستثمار

الائتمان – القرض – بلغة الاقتصاد يعني تسليف المال لتثميره في الإنتاج و الاستهلاك و هو يقوم على عنصرين أساسين هما الثقة و المدة . (القزويني، 1989، صفحة 90)

فالقروض البنكية تعرف بأنها تلك الخدمة المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسدادها و فوائدها و العمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة . (عبد الحميد، 2000، صفحة 103)

كما تعرف القروض باختصار على أنها اتفاق بين المقرض و المقترض و الذي يقضي مبادلة مال حاضر على أمل الحصول على قيمة آجلة في موعد الاستحقاق المتفق عليه.

أما الاستثمار فهو في مفهومه العام يعبر عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل .

كما تعرف قروض الاستثمار بأنها قروض توجه لتمويل المشاريع عقب تأسيس المؤسسة أو بقصد إعادة تجديد و توسيع الأصول الثابتة من وسائل إنتاج و معدات أو عقارات مثل الأراضي و المباني الصناعية و التجارية و الإدارية . و تتميز هذه القروض بطول مدتها و مبالغها الضخمة و أسعار فائدتها المرتفعة . (بوخاري، عادل، و مركان، 2018، صفحة 428)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف قروض الاستثمار على أنها تلك القروض التي تقوم البنوك بمنحها لتمويل الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات و ذلك باختلاف أحجامها الصغيرة ، الكبيرة و المتوسطة لمدة متوسطة أو طويلة الأجل .

الفرع الثاني : الفرق بين قروض الاستثمار و قروض الاستغلال

تختلف قروض الاستثمار عن قروض الاستغلال في نقاط مختلفة و متعددة نوجزها في ما يلي :

أ- من ناحية موضوع القرض :

إن قروض الاستثمار توجه لتمويل نشاطات الاستثمار الخاصة بالمؤسسات و الأفراد ، كما توجه لتمويل الأصول الثابتة في المؤسسة ، على عكس قروض الاستغلال و التي يكون موضوعها غالبا تمويل جانب الاستغلال في المنشآت و بعبارة أخرى تمويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة الاستغلال .

ب- من ناحية طبيعة القرض :

نعني بطبيعة القرض الشكل الخاص بالقرض . فقد يكون نقودا قابلة للصرف و هو كذلك بالنسبة لقروض الاستغلال فتكون في شكل نقود سائلة ، أو تأخذ شكل أشياء مادية متمثلة في آلات ، معدات ، مباني أو أراضي .. الخ ، مرفوقة بدفعات نقدية متفرقة و هو الشكل الذي يظهر في قروض الاستثمار .

ج- من ناحية المدة :

ان تمويل قروض الاستثمار هي عملية تقتضي من البنك تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة يمكن ان تمتد على كل حال من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات و معدات مثلا فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل، أما إذا كان الأمر يتعلق بتمويل عقارات فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل . أما بالنسبة لقروض الاستغلال فهي في الغالب تكون قصيرة الأجل لا تتجاوز السنتين أو بالأحرى تتراوح ما بين الشهر و السنتين كحد أقصى . (لطرش، 2010، صفحة 73)

د- من ناحية أنواعها :

تنقسم قروض الاستغلال إلى قروض عامة موجهة لتمويل و موجهة صعوبات مالية مؤقتة و ق روض خاصة لتمويل أصل معين، و من أنواعها قروض الربط ، القروض الموسمية .. الخ ، أما بالنسبة لقروض الاستثمار فهي إما متوسطة أو طويلة الأجل .

الفرع الثالث : إجراءات منح القروض

بعد تقديم المستفيد ملف القرض متضمن جميع الوثائق المالية ، الإدارية المحاسبية و الضريبية بالإضافة إلى طلب القرض مكتوب على ورقة موقع عليها من قبل شخص مؤهل .

يدرس هذا الطلب أولا على مستوى الوكالة لمعرفة قدرتها على تلبية الطلب في أجل أقصاه أسبوع من تاريخ إيداع ملف ، اما في حالة عدم قدرة البنك على تلبية الطلب لأن المبلغ يفوق قدراتها فإنها ترسله إلى المستويات الأعلى .

و منه تمر عملية منح القروض البنكية الاستثمارية بالإجراءات التي يتخذها البنك وفق الخطوات التالية : (بوخاري، عادل، و مركان، 2018، صفحة 430.)

1- **الفحص الأولي لطلب القرض :**

يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم من طرف العميل لمعرفة إذا كانت تتوفر فيه الصلاحية المبدئية للتمويل وفقا لسياسة الإقراض في البنك ، و كذا غرض القرض و أجل الاستحقاق ، و أسلوب السداد ، و على ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي ، إما الاستمرار في دراسة الطلب أو الاعتذار عن قبوله ، و الرفض يكون عادة بالنسبة للطلبات التي لا تلاءم البنك إما لعدم قانونيتها أو لضخامة مبالغها .

2- **التحليل الائتماني للقرض :**

و هنا يتم دراسة الوضعية الاقتصادية ، السوقية و التقنية الفنية للعميل ، و بعدها دراسة الوضعية المالية له باستخدام مختلف تقنيات التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة المقترضة ، و ذلك لمعرفة قدرته أو عجزه على تسديد مبلغ القرض ، مع الأخذ بعين الاعتبار مصادر السداد التي يمكنه اللجوء إليها للسداد ، كبيع المخزون السلعي ، الأصول الثابتة أو الاقتراض من مصادر أخرى .

3- **مرحلة التفاوض مع العميل :**

استنادا للمعلومات التي تم تجميعها و التحليل المالي تقوم إدارة القرض بإعداد عقد مقترح استعدادا للدخول في مفاوضات مع العميل ، حيث يدور مضمون هذه المفاوضات حول مبلغ القرض و غرضه ، مدته ، أسلوب سداده ، أهم الضمانات المطلوبة و سعر الفائدة ، و يكون التفاوض وفقا لشروط البنك لضمان استرجاع المبلغ الأصلي للقرض و الفوائد المترتبة عليه .

4- اتخاذ القرار النهائي :

يقوم البنك بطرح شروطه على العميل في مرحلة التفاوض التي تنتهي بقبوله أو عدم قبوله لها . فبعد موافقة العميل على جميع شروط البنك بما في ذلك سعر الفائدة ، تقوم السلطة المختصة بمنح القرض و المتكونة من مدير الوكالة ، رئيس المصلحة و نائب المدير بتوقيع الاتفاق و بصدور القرار النهائي بمنح القرض يتم تجهيز اتفاقية القرض التي تتضمن سعر الفائدة و العمولات المحددة، و طريقة تسديد القرض من خلال دفعة واحدة أو عن طريق عدة دفعات مع تحديد تواريخ الدفع .

5 - صرف القرض :

قبل ان يتم تسليم المقترض الطالب للقرض البنكي مبلغ القرض يشترط عليه توقيع الاتفاقية و التقديم الفعلي للضمانات المتفق عليها و استفاء الالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية . و بعدها حسب نص الاتفاقية يتحصل العميل على مبلغ القرض أما على دفعة واحدة أو على عدة دفعات محددة بتواريخ مسبقا أو حسب حالة تقدم المشروع .

6- متابعة القرض :

في هذه المرحلة يراقب البنك سيرورة عمل المنشأة ، فهي تهدف إلى تقديم يد المساعدة للعميل لتخطي المشاكل التي قد تعترضه، و الاطمئنان على عدم حدوث حوادث أو طوارئ من شأنها عرقلة نشاط المؤسسة، و بالتالي التأثير على التزاماتها اتجاه البنك فيما يخص سداد القرض و فوائده .

7- تحصيل القرض :

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته من العميل حسب الطرق التي تنص عليها الاتفاقية ، و في هذا الصدد يجب التأكد من تحصيل مبلغ القرض كله بالإضافة إلى الفوائد و بعدها يتم غلق الملف و حفظه . أما في حالة طلب تجديد القرض بسبب حاجة المقترض إلى قروض إضافية لتمويل المشروع الاستثماري مع محافظته على مركزه المالي و سمعته ، أو تأجيل السداد إذا كان العميل غير قادر على السداد في المدة المتفق عليها لأسباب خارجية لا دخل له فيها . فيقبل البنك التأجيل مع رفع معدل الفائدة السابق .و قد يتخذ البنك الإجراءات القانونية ضد العميل لإجباره على الوفاء إذا لاحظ تهربه من التسديد ، فيقوم البنك بالحجز على الضمانات المقدمة لتحويلها إلى نقود ليحصل على حقوقه بالتصرف فيها بمعرفته .

و من بين طرق التحصيل التي تعتمدها البنوك لدينا :

-استعمال برامج التحصيل خاصة مع زيادة حجم القروض المتعثرة فهي تساهم بشكل كبير في التحكم في مخاطر البنوك و تعمل على تخفيف عبء المهام الإدارية للعمال .

-استعمال برامج المنازعات حيث تقتضي المتابعة المنظمة و المحددة لأخطار البنك و هذا بمساعدة جداول القيادة الملائمة و التي تسمح بالحكم على مدى تطور فعالية نظام التحصيل لدى البنوك .

ومن أجل وضع سياسة فعالة لتحصيل القروض وجب على البنك تحديد أهداف كل العاملين داخل مصلحة التحصيل مع متابعة عملهم اليومي بصفة مستمرة و هذا لكي تصبح هذه المصلحة فعالة لأن المعيار الأساسي للحكم على الداء الجيد لمصلحة التحصيل هو قيمة المبالغ المحصلة .

المطلب الثالث : إدارة المخاطر البنكية المرتبطة بقروض الاستثمار

مع ظهور الأنواع المتعددة للمخاطر البنكية اتضح بروز حاجة البنوك الملحة لوجود نظام متكامل للتخفيف من حدة هذه المخاطر المتنوعة التي تواجهها .

الفرع الأول : تعريف إدارة المخاطر البنكية :

عرفت لجنة التنظيم المصرفي و إدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية F.S.R إدارة المخاطر بما يلي : "هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها و قياسها و مراقبتها و الرقابة عليها و ذلك بهدف ضمان ما يلي :

- المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة .
- ان عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للبنك .
- ان العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر .
- ان تخصيص رأس المال و الموارد يتناسب مع مستوى المخاطر .
- ان القرارات المتعلقة يتحمل المخاطر واضحة و سهلة الفهم .
- ان حوافز الأداء المطبقة في البنك منسجمة مع مستوى المخاطر ". (مهند حنا، 2009، صفحة 118)

كما تعرف إدارة المخاطر على أنها عملية منتظمة لتحديد المخاطر التي يواجهها العمل و تقييمها وفقا لاحتمالات حدوثها ، و الضرر الذي يمكن العمل ان تحدثه ، و تحديد العناصر التي يمكن للبنك ان

يتحملها أو يتجنبها أو يسيطر عليها أو يؤمن ضد حدوثها (أو أي مزيج من الأربعة) ، و تحديد المسؤولية عن معالجتها و ضمان سير العمليات ، و رفع تقارير فورية إلى الجهة المعنية بالمشاكل الملموسة . (صلاح، 2010، صفحة 392)

و من خلال ما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي لإدارة المخاطر البنكية و التي تعرف على انها عبارة عن مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر المحتملة و تصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها ان تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى .

الفرع الثاني : تسيير مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية (بازل 3)

أتت اتفاقية بازل الثالثة من أجل تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية 2008 ، حيث وضعت معايير جديدة لرأس المال و المديونية و السيولة من أجل تحصين و تقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية و المالية لتحسين إدارة المخاطر .

من أهم الإصلاحات التي أقدمت عليها الاتفاقية الجديدة ما يلي : (المصرفية، 2015)

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) و هو من المستوى الأول و يتألف من رأس المال المدفوع و الأرباح المحتفظ بها و يعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة على النسبة الحالية و المقدرة ب 2% وفق اتفاقية بازل الثانية .
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية و يعادل 2.5% من الأصول ، أي ان البنوك يجب ان تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7% ، و في حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية ان تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين .
- احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) . مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك و ذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الإئتمان و الاستثمار جنبا إلى جنب . مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء .

- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي إلى 6% و عدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال .
- يشمل هذا الإصلاح اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة و التي تبين أثناء الأزمة العالمية 2008 مدى أهميتها لعمل النظام المالي و الأسواق بأكملها . حيث ان لجنة بازل تريد وضع معيار عالمي لها فتقترح نسبتين : الأولى خاصة بالمدى القصير و تطلق عليها تسمية تغطية السيولة و تحسب كالآتي :

نسبة تغطية السيولة = الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك

حجم 30 يوم من النفقات النقدية لدى البنك

و هذه النسبة الهدف منها تمكين البنك من تلبية احتياجات السيولة خاصة في حال حدوث أزمة . اما النسبة الثانية فتستعمل لقياس السيولة البنيوية في الأجل المتوسط و الطويل و هدفها الرئيسي ان يمتلك البنك مصادر تمويل مستقرة لتمويل مختلف أنشطته ، و الهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك و تحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك إلى استخدامات هذه المصادر ويجب ألا تقل عن 10% و تحسب كالاتي:

نسبة صافي التمويل المستقر = الموارد الدائمة لسنة واحدة

حاجات التمويل لسنة واحدة

و قد أضاف بازل 3 معيار جديد و هو الرافعة المالية و التي تمثل الأصول داخل و خارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى و هذه النسبة يجب ألا تقل عن 3% ، و تحسب بالعلاقة التالية :

الرافعة المالية = الشريحة الأولى

مجموع الأصول

الفرع الثالث : إجراءات الحد من المخاطر البنكية

و هي عبارة على مجموعة من الآليات و الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول و أرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن ، و بالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر و قياس و تقييم إمكانية حدوثها و إعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن ، و تحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله .

و هذه الإجراءات تستند على ثلاثة أسس : (بركات، 2014، صفحة 92)

- **الاختيارية** : أي اختيار عدد أقل من الديون ذات المخاطر المعدومة .

- **وضع حد للمخاطرة** : و هذا حسب نوع و صنف القرض .

- **التنوع** : و هذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين .

و تنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين :

1- التسيير العلاجي :

و هو استعمال طرق و تقنيات لتسيير المخاطرة و التخلص منها مثل : تحويل القروض إلى قيم منقولة و بيع الديون التي للبنك على بعض العملاء و للأسف ، فإن هذه الطرق غير مستعملة في بلدنا لأنها تتطلب تكييفا للتشريعات السائدة ، و محيطا معينا و غير ذلك .

2- التسيير الوقائي :

و هو متمثل في كل الإجراءات و السياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل و أثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء و تقسيم الأخطار بين البنوك ..الخ ، أما أهم الإجراءات و السياسات التي يتبعها البنك فهي :

أ- توزيع خطر القرض بين البنوك :

أي تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض في حالة ما إذا كان القرض كبيرا و مدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل على ان يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر و يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده ، و يتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما :

- **الأسلوب الرسمي** : ان الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح يهدف إلى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولا لطلب قرض مؤسسة واحدة .

ويشرف على هذا الاتحاد مسئول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل و الحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض و المقترض و متابعة الضمانات ...الخ.

- **الأسلوب غير الرسمي** : بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة و ذلك عكس الأسلوب الرسمي . عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في إطار علاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد .

ب- التعامل مع عدة متعاملين :

تفاديا لما يمكن ان يحدث من أخطار فيما يتعلق بتمركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له ان يتجاوز ذلك دون مشاكل .

ج- عدم التوسع في منح القروض :

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود ، حيث يجب عليه ان يراعي إمكانياته المالية بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض ، و كذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله .

د- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك :

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الأخطار و بالأخص فيما يتعلق بالجانب الإداري و المحاسبي ، يجب عليه ان يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض ، ثم الأخطار التي يمكن ان تحدث و اكتشافها في الوقت المناسب و اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها .

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع –

سنقوم من خلال هذا المبحث عرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة و ذلك من حيث الأهداف و النتائج و أوجه الاختلاف و التشابه .

المطلب الأول : الدراسات السابقة

1- بوزيان كاملة ، **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية** دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية- BARD- وكالة بسكرة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر ببسكرة ، تخصص نقود و مالية ، 2014-2015.

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق إلى جميع الجوانب المتعلقة بالقروض و معرفة الطرق المالية و غير المالية التي تسمح بتقييم موضوعي لخطر القرض ، بالإضافة إلى استيعاب الطريقة التي يستطيع البنك من خلالها التعامل مع أخطار القرض عند حدوثها بحيث لا تؤثر على البنك إلا بقدر خفيف و معقول .

و قد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- تطور حجم القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

- يعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على عدد من الخطوات في منحه للقروض و بالتالي تساعده في عملية صناعة قرار الائتمان .

كما أعدت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها :

- يجب على البنك الدراسة الجيدة لملف القرض و التأكد من العميل قبل منح القرض .

- يجب إتباع طرق أخرى أكثر وقاية و لتجنب الوقوع في المخاطر .

2- هبلة حفيظة، **إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص مالية و بنوك ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014-2015.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة مخاطر القروض المصرفية داخل البنوك التجارية و التنقيب عن مختلف أنواع هاته القروض بالإضافة إلى التعرف على أساليب منح القروض .

و توصلت هذه الدراسة إلى :

– تعتبر مخاطر القروض من أكثر الأخطار التي تتعرض لها البنوك و ذلك لأنها مرتبطة بنشاطه الرئيسي و هو منح الائتمان .

– هناك عدة طرق لتقييم المخاطر الائتمانية و التي من شأنها تخفيف أو الحد من هاته المخاطر المعترضة لنشاط البنوك .

اقتراحات الدراسة :

– ضرورة تزويد البنوك بإطارات ذات تكوين و كفاءات عالية في مجال تقدير و قياس المخاطر البنكية.

– ضرورة عدم الإعتماد على الضمانات بشكل رئيسي عند منح قرار الائتمان ، و ان يكون القرار على الجدوى الاقتصادية للمشروع .

3– بوخاري عبد الحميد و عادل رضوان ، **القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** –دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة تيسمسيلت – مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ،العدد السادس ، أفريل 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم العموميات المتعلقة بالقروض البنكية الاستثمارية بالإضافة إلى عرض أصناف القروض البنكية الاستثمارية الممنوحة من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية . بالإضافة إلى إبراز أهم صيغ التمويل الموجهة لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي يعود لها الدور الكبير في تطوير و توسيع أنشطة المؤسسة من جهة و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى .

حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

– القروض البنكية الاستثمارية تتناسب و مدة و حجم المشاريع الاستثمارية المتوسطة و الطويلة الأجل.

– تتعدد و تتنوع القروض البنكية الاستثمارية و طبيعة المشاريع الاستثمارية المراد تمويلها .

– نقص التعريف و التشهير بأصناف القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية خاصة الحديثة و هو ما يفسر الإقبال القليل عليها .

– يتم منح القروض البنكية الاستثمارية للمؤسسات بعد اتخاذ عدة إجراءات من شأنها دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية المراد تمويلها و ضمان استرجاع القروض بفوائدها و في الوقت المحدد .

و من أهم اقتراحات و توصيات هذه الدراسة ما يلي :

– التعريف و التشهير بأصناف القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها البنك خاصة الحديثة منها .

– تفادي منح القروض البنكية الاستثمارية على خلفيات سياسية و اجتماعية .

– ضرورة التركيز على نجاح المشروع الاستثماري الممول و ذلك من خلال متابعته .

4– غالب عوض الرفاعي و آخرون ، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان " إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة " جامعة الزيتونة بالأردن ، أفريل 2007.

هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء مفهوم أوسع للمخاطر البنكية التي لا تنحصر فقط في المخاطر الائتمانية . كذلك إيضاح أوجه التشابه و الاختلاف بين البنوك التقليدية و الإسلامية في إدارة المخاطر و تعزيز ذلك بدراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وبنك البركة الجزائري .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– تواجه الاستثمارات في البنوك الإسلامية و التقليدية العديد من المخاطر سواء ما كان منها يتعلق بالعملاء المستثمرين و بالإمكانيات الاستثمارية و كذلك في نظم و أساليب العمل نفسه .

– بسبب عد توفر الإمكانيات و المتطلبات اللازمة ارتفعت نسبة المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية و المصرفية .

– نتيجة ارتفاع مستوى المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية المصرفية الإسلامية أدت إلى العديد من الآثار و النتائج السلبية لمسيرة العمل الاستثماري الإسلامي .

و من بين أهم توصيات هذه الدراسة ما يلي :

– وضع مؤشرات و معايير تعمل على قياس و تقدير المخاطر البنكية و طرق تحليلها بطرق سلمية.

5- Boubacer Naby Camara 2010 ; "**Réglementation Prudentielle Et Risque Bancaire : Incidene de le structure Et Du Niveau Du Capital Reglementaire** " These Pour Obtenir Le Grade De Docteur De l'Université De Limoges France .

تهدف هذه الأطروحة و بصفة عامة إلى تقييم العلاقة بين رأس المال التنظيمي ، الرسملة ، تحمل المخاطر ، و خطر الإفلاس للبنوك ، للمساهمة في إصلاح القواعد الاحترازية .

و من بين النتائج المتوصل إليها :

- إن درجة تحمل المخاطر للبنوك تعتمد بشكل أساسي على مستوى رأس المال و مكوناته المستخدمة من قبل البنك .

- ان الزيادة في نسب رأس المال المرجحة تساهم في الحد من مخاطر فشل البنوك الأوروبية .

و من أهم توصيات هذه الدراسة :

- يجب على السلطات الرقابية البنكية في أوروبا إعطاء أهمية خاصة لنسبة رأس المال غير المرجحة للمخاطر و النظر في إنشاء الحد الأدنى لهذه النسبة للحد من استدانة البنوك .

6 - خضراوي نعيمة ، **إدارة المخاطر البنكية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية** – دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر ببسكرة ، تخصص نقود و تمويل 2008-2009 .

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر و كيفية إدارتها و طرق قياسها في البنوك التقليدية ، بالإضافة إلى محاولة إسقاط الدراسة النظرية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة الجزائري مع إيجاد الحلول المناسبة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك كافة .

كما توصلت الباحثة من هذه الدراسة إلى التوصل إلى النتائج التالية :

- إن المخاطر لصيقة بالعمل المصرفي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية .

- البنوك الجزائرية لا تستثمر في الأوراق المالية و هذا لعدم وجود سوق مالي نشط و افتقارها للخبرة في هذا المجال مما يعرضها لمخاطر ائتمانية كبيرة .

– لجنة بازل دعمت دور البنوك المركزية في الرقابة على البنوك من خلال إدراج إدارة المخاطر كأهم أولوياتها و ذلك بإرجاعها لمقاييس المخاطر الائتمانية و مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية .

و وصلت لمجموعة من الاقتراحات منها :

– على البنوك البحث أكثر على الجوانب الوقائية في إدارة المخاطر و التوجه نحو البنوك الشاملة للاستفادة من ميزة التنوع .

– على البنوك الجزائرية ان تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد و قياس المخاطر بدقة .

– ضرورة تعزيز البنوك الجزائرية بإدارات خاصة بالمخاطر و ليس ضمها مع إدارات أخرى .

7– زايدي صبرينة ، **إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية جامعة أكلي أمحند أولحاج البويرة ، تخصص اقتصاديات مالية و بنوك 2015 .

قامت الباحثة في دراستها بتحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك بشكل دوري و تبويبها في صور تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها ، و التعريف بآليات و أدوات إدارة المخاطر ، من أجل قياس حجم المخاطر المتوقع حدوثها بهدف التخفيف منها أو التحكم فيها و ليس إلغائها نهائيا .

كما توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

– ينطوي العمل المصرفي على التعامل مع المخاطر ، و للتقليل من النتائج السلبية لهذه المخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة و الحذر الذي يعد الأساس الذي بني عليه مبدأ إدارة المخاطر .

– يشكل الائتمان المصرفي في معظم المصارف الجزء الأكبر من نشاطاتها فكان من الطبيعي إذن ان تخص مخاطر الائتمان بالاهتمام الأول من قبل المصارف و السلطات الرقابية ، و هو ما كان محور الاتفاق الأول للجنة بازل في عام 1988 حول كفاية رأس المال ، هذا الاتفاق أعطى توجيهات للبنوك و المراقبين خاصة بتقدير و قياس القروض لكشف مخاطر الائتمان .

و أهم اقتراحات هذه الدراسة ما يلي :

– استخدام نظام معلومات حديث لتسيير المخاطر ، و وجود وحدة رقابة داخلية تقوم بالتدقيق على جميع أعمال و أنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر .

– إدراج التقنيات الحديثة في مختلف النشاطات البنكية كوضع نظام المقاصة الآلية و لوحة القيادة لمراقبة التسيير في البنك و تسيير المخاطر ، فهذا يؤدي لا محالة إلى تحسين التحكم في خطر القرض .

8– لقليب فضيلة ، **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية** – دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – BADR–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل الماستر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص مالية و إدارة المخاطر ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2014–2015.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة القروض في الاقتصاد الوطني بما توفره من تنمية في الاقتصاد ، كما تعرض المخاطر المصرفية بمختلف أنواعها ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و تهدف كذلك إلى دراسة أساليب و معايير البنك التجاري في إدارة مخاطر القروض و أساليب التصدي لهذه المخاطر .

و من بين نتائج الدراسة ما يلي :

– ان سياسة الإقراض هي مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد ضوابط منح القروض و متابعتها وتحصيلها و الهدف منها هو سلامة القروض و تحقيق عائد مرضي لكل الأطراف .

– تعتمد البنوك التجارية على التحليل المالي و هو ما يحد أو يخفف من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك .

و هم توصيات هذه الدراسة مايلي :

– تفعيل الرقابة المصرفية على البنوك التجارية .

– إعداد نماذج أكثر دقة للتنبؤ بالفشل المالي و تسيير مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية .

9– مجد عمران ، **أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية ، العدد الأول 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التحليل المالي للمخاطر البنكية من خلال النسب المالية و التعرف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي و قياس تأثيرها في المصارف خاصة العاملة في سورية ، بالإضافة إلى التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي من خلال العوامل المؤثرة عليها .

و من بين أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة هو ان المخاطر البنكية بمختلف أنواعها لها الأثر الأكبر على الأمان المصرفي و بذلك تم التوصل إلى قياسها و التنبؤ المبكر بها للتحكم فيا أو التقليل منها .

كما اقترحت هذه الدراسة:

- العمل على تطوير ثقافة و آليات التعامل مع الخاطر المصرفية.

- ضرورة ايجاد نوع من التوازن بين الأمان المصرفي و كل من أنواع المخاطر المصرفية .

المطلب الثاني: جوانب الاختلاف و التطابق مع الدراسات السابقة

تتعدد أوجه الاختلاف و التشابه بين الدراسات السابقة للموضوع من جهة و بين الدراسة الحالية من جهة أخرى و ذلك حسب الهدف المنشود و المرجو الوصول إليه و الأدوات المستعملة في الدراسة، و التي سوف نقوم بمعالجتها في دراستنا هذه كالتالي:

أولا : أوجه التشابه :

بعد التطرق للدراسات السابقة و عرضها توصلنا إلى ان جل الدراسات ترتكز دراستها على البنوك التجارية، كما أنها تقترب و تتشابه من حيث الهدف الذي ترغب في الوصول إليه ، و قد اهتمت الدراسات بالتطرق إلى مفهوم المخاطر البنكية و إدارة المخاطر ، كما تشابهت هذه الدراسات في أنها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي و دراسة الحالة لدراسة المؤسسات الطالبة للقرض و أهم ما توصلت له أنها تهدف إلى معالجة مخاطر القروض في البنوك و ذلك من أجل الوصول إلى حل للتقليل من المخاطر المصرفية و تحديد مدى تطبيق البنوك للقواعد الاحترازية .

ثانيا : أوجه الاختلاف :

اتضحت أن أوجه الاختلاف بين هذه الدراسات تمثلت في ان معظمها تمت و جرت دراستها في البنوك التجارية أغلبها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و الآخر في بنك البركة الجزائري باستثناء دراسة سورية ، و اختلفت كذلك من حيث المكان و زمن الدراسة الذي تمت فيه و العينة المدروسة ، و بالتالي اختلفت هذه الدراسات في الأدوات و الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات فمنها استخدام التحليل المالي في إتخاذ القرار الخص بمنح القرض ، و منها من استعان بأداة الاستبيانة إلا أنها اجتمعت على استنتاج

واحد و هو الوصول لحل المخاطر من خلال مصلحة إدارة المخاطر و التي تساعد البنوك في التقليل من مخاطر القروض.

و تعددت أوجه الاختلاف و التشابه بين الدراسات الا انه يمكن تلخيصها في ان كلها أعطت أهمية بالغة لإدارة المخاطر البنكية الخاصة بالقروض على اختلاف أنواعها و وفقا لمقررات لجنة بازل ، و هو ما يميز دراستنا هذه أنها تمت على المستوى الجزئي لإحدى الوكالات البنكية بولاية أدرار و عالجت موضوع إدارة المخاطر البنكية لقروض الاستثمار و ذلك لمعرفة كيفية سير القروض الاستثمارية و على أي أساس يقوم البنك في إتخاذ قرار منح القرض و كيفية تحليل مخاطر هاته القروض و طرق قياسها في بنك الفلاحة و التنمية الريفية – BADR – وكالة أدرار خلال الفترة 2017-2019 .

المطلب الثالث: أهداف الدراسة الحالية

أن الهدف الأساسي من الدراسة هو التأكيد على ضرورة دراسة الفرد دراسة دقيقة وذلك لكونها أساسا لأي عملية تمويلية، ولان أهم ما تقوم به البنوك وهو الدور الأساسي والمتمثل في تقديم القروض، لذا وجب على البنك دراسة ملف القرض والحالة المالية والاجتماعية للعميل الراغب في القرض.

فالقروض بطبيعتها تعترضها من المخاطر فكان لزاما على البنك إدارتها بشكل دقيق للحد من هذه المخاطر أو على الأقل التخفيف منها، وبغرض الحد من هذه المخاطر عملت دراستنا هذه على معرفة وتحديد أهم آليات وأساليب التعامل مع هذه المخاطر.

خاتمة الفصل :

من خلال ما تقدم في هذا الفصل توصلنا إلى ان المخاطر البنكية هي مجموعة من النتائج غير المتوقعة و غير المرغوب فيها التي تعترض البنوك ، فهذه الأخيرة هي الأكثر عرضة للمخاطر البنكية بمختلف أنواعها و كل حسب درجته من الخطر ، كما أنها تأثر على البنوك بالسلب .

يعتبر منح الائتمان من بين أهم الأنشطة التي تؤديها البنوك و التي تعتبر محركا هاما لتحريك عجلة الاقتصاد و من بين أنواع هاته القروض التي تمنحها البنوك التجارية ما يعرف بقروض الاستثمار والتي تمنح بغرض تمويل المؤسسات للقيام بمشاريع مختلفة ، و هي تختلف عن قروض الاستغلال من جوانب مختلفة أهم ما يميزها عنها هو ان هذه الأخيرة تمنح لتمويل نشاطات خاصة بالأفراد أما قروض الاستثمار فتكون بمبالغ ضخمة و تمنح لمؤسسات أو رجال أعمال .

إدارة المخاطر هي وظيفة أساسية تحمي البنوك من الوقوع في المخاطر هدفها هو الحد أو التخفيف من حدة هذه المخاطر، وقد تم وضع مجموعة من الإجراءات الاحترازية التي تعمل على حماية البنوك التجارية من الوقوع في المخاطر البنكية و هو ما جاء في مقررات لجنة بازل 3 ، كما اشرنا في هذا الفصل إلى طرق و أساليب الحد من هاته المخاطر التي تعترض البنوك .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لواقع إدارة المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمار في البنوك

تمهـــيد :

بعد ان تطرقنا في الفصل السابق إلى مفاهيم متعلقة بالجانب النظري و الذي يتناول تعريف المخاطر البنكية بالإضافة إلى كيفية إدارتها ، سيتم إسقاط الدراسة لهذا الموضوع على الواقع العملي ، و هذا من خلال معاينة القروض الاستثمارية التي يمنحها البنك محل الدراسة وذلك على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أدرار بغرض الوقوف على خطوات و إجراءات منح القروض الاستثمارية و معرفة هاته المخاطر التي تتعرض لها هاته القروض ، و مقارنة هذا بما تم تناوله مسبقا في الفصل النظري .

و للوصول إلى هذا الغرض تناولنا هذا الفصل مبحثين و هما :

المبحث الأول : الطريقة و الأدوات و المنهج المتبع .

المبحث الثاني : تحليل و مناقشة نتائج الدراسة .

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات و المنهج المتبع

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة

يشمل هذا المطلب ثلاثة فروع الأول يعرض لنا المؤسسة – البنك – محل الدراسة ، أما الثاني فيحتوي على مهام وأهداف البنك ، بينما الفرع الثالث تطرقنا فيه إلى عرض طريقة جمع البيانات وتلخيص المعلومات .

الفرع الأول : مجتمع و عينة المؤسسة

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية عامة و على وجه الخصوص اخترنا عينة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– وكالة أدرار الجهوية للاستغلال 252 فقمنا بدراسة ملف قرض استثماري وعملنا على قياس مختلف المخاطر التي تواجه البنك بواسطة نسب مالية و تحليلية مختلفة .

أولا : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR–

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم 106/82 بتاريخ 13–03 –1982 فهو خصص في تمويل الأنشطة الفلاحية والتقليدية العامة وهو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، ولقد جاء إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية على وقع إصلاحات المنظومة البنكية و البنوك التجارية التي تسعى إلى أكثر ربح ممكن بالفعل، ونظرا للأهمية التي يتصف بها البنك فقد فرض نفسه بين مختلف البنوك التجارية في ظل التوجه الجديد نحو السوق الحر و الدخول في المنافسة.

و بما أن هذا البنك يخضع كغيره من البنوك إلى القواعد العامة والمتعلقة بإدارة البنوك و نظام القروض لقد أخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه ووكالاته صلاحيات واسعة في منح القروض وخدمة سياسة إعادة الهيكلة للمؤسسات تسهيلا لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلى 48 ولاية على مستوى الوطن وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي وكل الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع.

ثانيا : تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو مؤسسة ذات أسهم حيث بلغ رأس ماله مليار دينار جزائري كما و صل عدد فروعه سنة 1985م إلى 185 فرعاً و29 مديرية جهوية ، و تطور إلى أن أصبح رأس ماله هو مليارين ومائتي

دينار جزائري (22000.000.00 دج) ومع مرور الزمن بلغ عدد وكالاته 300 وكالة يخضعون لسلطة 43 مديرية جهوية سنة 2013 و رأسماله ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري (33000.000.000.00 دج).

ثالثا : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار (المجمع الجهوي للاستغلال)

تم إنشاء هذا المجمع بالموازاة مع إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية وفي نفس التاريخ بعدما كان عبارة عن مصلحة تشرف على تمويل نشاط القطاع الفلاحي وذلك بالبنك الوطني الجزائري وبمقتضى المرسوم التنفيذي 106/82 تم فصل هذه المصلحة وبنفس الموظفين الذين كان عددهم 05 عمال بما فيهم المدير ليتم إنشاء وفتح ابواب الوكالة وكان مقرها الاجتماعي مسكنا لأحد الخواص مؤجر بشارع العربي بن مهيدي بوسط ولاية ادرار.

وفي سنة 1988 م ارتقت هذه المجموعة إلى مصاف المديريات الجهوية التابعة للبنك حيث ان طوى تحت إشرافها كل من وكالات أدرار ، تيميمون ، رقان وأولف وكان عدد عمالها آنذاك 60 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية . و تم في تاريخ 1992 م إلغاء المديرية الجهوية بولاية أدرار واستبدالها بوكالة مركزية وبقي هذا الوضع إلى غاية 1998. أين أصبحت وكالة محلية فقط وتم إثر ذلك تقليص عدد العمالة إلى خمسين عاملا وجه الكثير منهم إلى مديريات و وكالات أخرى ، و في مطلع سنة 2001 م تم إسترجاع المديرية الجهوية وأطلق عليها اسم المجمع الجهوي للإستغلال وتعمل الآن بطاقة بشرية بلغت إلى غاية يومنا هذا 81 عاملا يتوزعون بين الوكالة والمديرية، إضافة إلى قرابة 09 أفراد ما بين متربصا و متمهناً، (وهي تعد المديرية الجهوية لمثيلتها من البنوك المتواجدة على مستوى الولاية وبذلك فهي تقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة لها والموزعة على أكبر الدوائر المتواجدة بالولاية وعددها أربعة وهي على التوالي : أدرار 252 – تيميمون 253 – رقان 254 و أولف 406) .

ويعد المجمع الجهوي لاستغلال بأدرار من بين المؤسسات البنكية الأكثر تمويلا لقروض الشباب وكذا القروض الفلاحية وذلك بالنظر إلى طبيعة المنطقة .

رابعا : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار -252-

1- إدارة الوكالة :

تحتوي الوكالة على إمكانيات تساعدها على أداء مهامها سواء ت لهق الأمر بالإمكانيات البشرية و المادية و كل ذلك لتسهيل العمل . ويشرف على هذه الوكالة مدير تساعده في ذلك سكرتارية .

أ. مدير الوكالة :

يعتبر المدير المسؤول المباشر على سير العمل ويتربع على رأس خلفية الإدارة و هو أعلى موظف في الهرم الإداري للوكالة فهو صاحب القرار في الوكالة و الموجهة لمختلف نشاطات الوكالة و له عدة مهام و أهداف للقيام بالتدابير التي من شأنها توفير الأمن داخل الوكالة .

ب.الأمانة العامة للوكالة :

تكمل هذه المصلحة العمل الذي يقوم به المدير وتساعده على أداء مهامه ، ومن مهام الأمانة العامة :

- تسجيل البريد الصادر و الوارد من و إلى الوكالة المحلية
- تحرير المراسلات و التقارير، أمر بمهمة الفاكس.....الخ
- حفظ نسخة من كل المراسلات الصادرة أو الواردة.
- استقبال الزبائن و مساعدة المدير.

2-الواجهة الأمامية:

تحتوي الواجهة الأمامية على عدة مصالح تتمثل في مصلحة الصندوق ومصلحة الشباك ومصلحة الحافظة كما تحتوي هذه المصالح على إمكانيات تساعدها على أداء مهامها سواء تع لق الأمر بالإمكانيات البشرية والمادية وكل ذلك لتسهيل العمل المباشر لمواجهة الزبائن.

أ- مصلحة الصندوق:

تقوم هذه المصلحة بمختلف العمليات التي تسمح بتحريك السيولة اعتمادا على قسمين وهما الشباك والحافظة لذلك وجب أن يكون لدى الزبون حساب كعلاقة ترتبط بالبنك حتى يتمكن من إجراء تعاملاته التي قد تستدعي مثل السحب أو الإيداع لدى البنك ونظرا لاختلاف الزبائن المتعاملين مع البنك و لهدف تنظيم البنك فإنه توجد عدة أنواع من الحسابات :

- ✓ حساب جاري سلسلة 300 خاص برجال الأعمال.
- ✓ حساب خاص بدفتر سلسلة 251 بالفائدة.
- ✓ حساب خاص بدفتر الإدخار سلسلة 260 بدون فائدة .

وتضم مصلحة الصندوق قسمين وهما:

القابض الرئيسي : ويدعى أمين الصندوق والذي يقوم بتغذية كل الصناديق الفرعية بالأموال ويقوم باستقبال إيداعات الزبائن

القابض الثانوي: ويدعى أمين الصندوق ويقوم بتسليم المبالغ المالية للزبائن.

ب – مصلحة الشباك : يشرف على هذه المصلحة عمال مكلفين بخدمة الزبائن سواء بالبنك الواقف أو البنك الجالس وبذلك فإن هذه المصلحة تتولى مختلف العمليات المتمثلة في السحب ، الإيداع ، التحويلات و إعداد الصكوك المضمونة .

ج– مصلحة الحافظة: تشرف هذه المصلحة على عمليات التحصيل والخصم للأوراق التجارية والشيكات.

3 –الواجهة الخلفية :

تحتوي الواجهة الخلفية على عدة مصالح تتمثل في مصلحة الإستغلال ومصلحة التعامل مع الخارج ومصلحة التحويلات ومكتب المقاصة ،كما تحتوي هذه المصالح أيضا على إمكانيات تساعدها على أداء مهامها سواء تعلق الأمر بالإمكانيات البشرية والمادية وكل ذلك لتسهيل العمل البنكي . و تشمل :

أ– مصلحة الاستغلال : وتنقسم هذه المصلحة إلى قسمين :

- ➢ **مكتب القروض:** إن من بين الأدوار المهمة التي يقوم بها البنك هو منح القروض للزبائن سواء كانوا اعتباريين أو طبيعيين ويمكن بيان أنواعها فيما يمي: قروض استغلالية، قروض استثمارية.
- ➢ **مكتب الشؤون القانونية والمنازعات** : يتولى هذا القسم عمليات فتح الحسابات أو غلقها للزبائن سواء كانوا معنويين أو طبيعيين ودراسة النزاعات التي قد تحدث بين الوكالة و زبائنها وتقوم هذه المصلحة بما يلي :
  - ✓ فتح الحسابات.
  - ✓ غلق الحسابات .

- ✓ وفاة الزبون وله حساب بنكي .
- ✓ حجز الحسابات .

ب- مصلحة التعامل مع الخارج : وتنقسم إلى:

مكتب الصرف: تعد عملية الصرف أو ما يطلق عليها بيع وشراء العملات من الخدمات المصرفية العامة والخاصة في مجال الإعتمادات المستندية وتسديد الالتزامات المالية بالعملات المختلفة للبنوك الخارجية.

مكتب التجارة الخارجية: تقوم المصاريف التجارية بدور كبير في تمويل عمليات التجارة الدولية والإعتمادات المستندية هي من أهم طرق ذلك التمويل

مكتب المحاسبة والمراقبة : يعمل على الآتي :

- ✓ التأكد من صحة العمليات عن طريق المراقبة اليومية.
- ✓ إعداد تقارير مؤقتة تبرز الأرصدة المدينة والدائنة في حالة سلامة اليومية من الأخطاء.
- ✓ إعداد الميزانية الشهرية و اليومية المحاسبية والعمل على تطبيق نظام المحاسبة المتعلق بالبنوك.
- ✓ مراقبة ومتابعة الحسابات الخاصة بالزبائن والوكالة وحسابات هذه الأخيرة في المصاريف الأخرى.
- ✓ العمل على إجراء تحقيقات قبل المعاملات المحاسبية .
- ✓ إعداد الميزانية لتحديد ربح الوكالة .

مكتب التحويلات : و يتم بموجبها نقل مبالغ من حساب إلى آخر وتكون إما مباشرة في حالة وجود الحسابات الدائنة والمدينة في نفس البنك وغير مباشرة في حالة اختلاف بنوك الحسابات وذلك عن طريق عمليات المقاصة. وكذا إيداع مبالغ الحوالات الواردة من الخزينة العمومية في حسابات الزبائن، التحويل عن طريق الربط بين وكالتين لحساب زبون تابع لنفس البنك ، التحويل عن طريق الإتصال و هذا لوجود شبكة اتصال بين الوكالات لنفس البنك .

مكتب المقاصة : وهي عملية تبادل الشيكات الدائنة والمدينة بين البنوك ، وكانت في السابق تتم في البنك المركزي حيث يكلف كل موظف منه ليقوم بهذه العملية حيث يضع قائمة يومية لما له وما عليه من دين تجاه البنوك الأخرى ليكشف عنها في جلسة المقاصة ليتم تسويتها و إرجاع الشيكات التي لا

تستوفي ما عليها. وقبل هذه العملية يقوم العون المكلف بتسجيل الشيكات الواردة من البنوك الأخرى في حساب خاص لدى البنك بأسماء مستفيديها إلى حين تسوية العملية داخل البنك المركزي ووجود أرصدة دائنة لحسابات الشيكات الواردة

الشكل (02) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

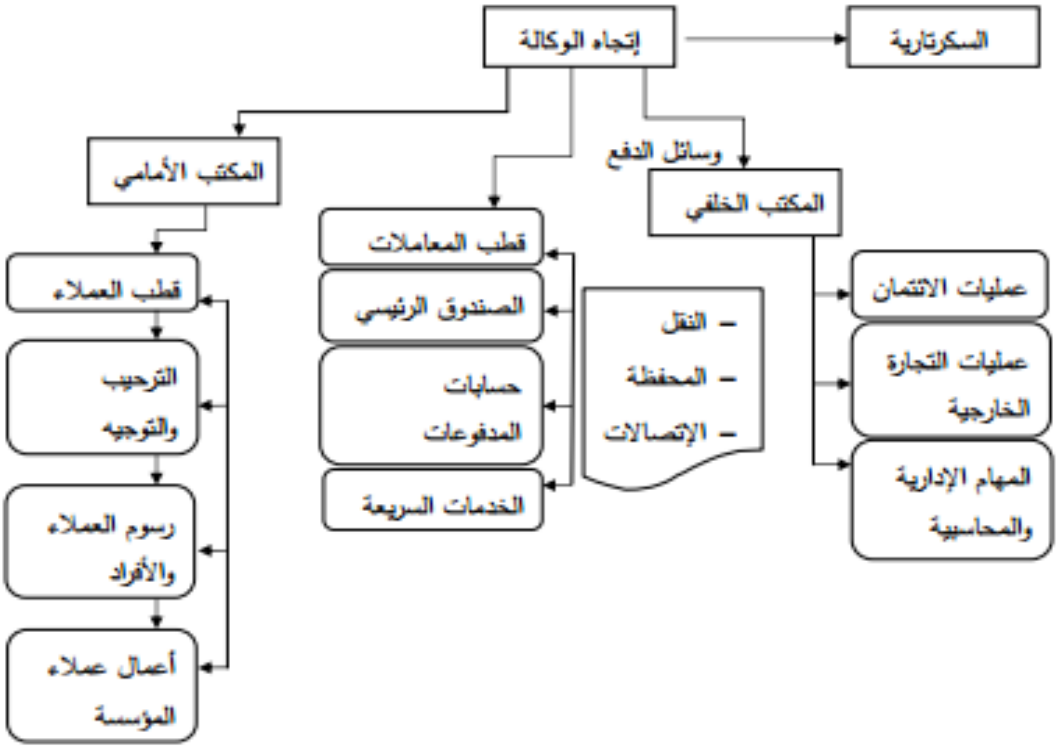

المصدر: وثائق مقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ادرار

الفرع الثاني : وظائف البنوك و أهدافها أولا : وظائف البنك

أ- وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة من خلال :

- ✓ العمل علي مواجهة مخاطر الصرف علي القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- ✓ تطوير مستوي هيئة الموظفين و إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.
- ✓ إعطاء الدعم الإعلامي.

ب – عرض المنتجات و الخدمات الجديدة من خلال :

- ✓ تصفية المشاكل المالية.

- ✓ أخذ الضمانات الملائمة و تطبيقها ميدانيا.
- ✓ تمويل التجارة الخارجية.
- ✓ الاستقبال الجيد للزبائن و احترامهم و الرد علي طلباتهم بجدية.
- ✓ تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.

ج – تطبيق الخطط و البرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة و هذا ل :

- ✓ تطوير الموارد و العمل علي رفعها و تحسين تكاليفها.
- ✓ الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- ✓ مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية و تقنياتها.

ثانيا : أهداف البنك

- ✓ إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير و تعميم استعمال الإعلام الآلي و تجديد الثروة وعصرنتها.
- ✓ إشراك الزراعة و تنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- ✓ توسيع الأراضي الفلاحية و تحسين الخدمات.
- ✓ الاقتراب من الزبائن عن طريق فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد و كذا تكوين الموظفين و تقويم سلوكهم. غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق ما لم يعمل البنك علي :

- رفع الموارد بأفضل التكاليف.
- التسيير الدقيق للخزينة.
- تكوين و تحفيز هيئة الموظفين.

الفرع الثالث : طريقة جمع البيانات و تلخيص المعلومات

من أجل انجاز هذه الدراسة و اختبار فرضياتها قمنا بجمع المعطيات اللازمة عن طريق ما يلي :

تتمثل المعطيات اللازمة للدراسة في بعض الأرقام من الميزانية و جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2012-2014) التي حصلنا من البنك و ذلك اعتمادا على ميزانيات مؤسسة طالبة للتمويل و التي

من خلالها تمكننا من معرفة كيفية التحليل المالي لدراسة خطر القرض و معرفة الاجراءات التي يتخذها البنك عند منح القرض .

المطلب الثاني : الأدوات و الأساليب المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية و فرضيات الدراسة تم استخدام أسلوب دراسة حالة لملف قرض مؤسسة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، بالإضافة إلى دراسة ميزانيات البنك لسنوات متتالية ، و بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة من البحث و بالاستعانة بـالقوائم المالية من أجل معالجة البيانات المجمعة ، و المقابلات الشفوية حيث قامت الباحثة بإجراء مقابلة مع أشخاص لهم صلة مباشرة بموضوع الدراسة ومن بينهم المكلفين بإدارة مخاطر القروض و المكلفين بمنحها و المختصين الذين لديهم خبرة في مجال منح القروض و دراستها و إدارة مخاطرها إضافة إلى ذلك ملاحظة الوثائق المقدمة من طرف الوكالة من أجل الإجابة عن إشكاليات الدراسة و اختبار فرضياتها ثم الاعتماد على التحليل المالي و استخدام النسب المالية ، كما تم استخدام برنامج Excel 2007.

المبحث الثاني : تحليل و مناقشة نتائج الدراسة

بعد ان تطرقنا في المبحث السابق إلى الطريقة المتبعة في الدراسة من اختيار للعينة و تحديد للمتغيرات و كذا الأدوات المستخدمة ، سنتناول فيما يلي تطبيقا لإجراءات منح قرض استثماري ، بالاستعانة بوثائق ملف القرض ، بالإضافة إلى قياس النسب المالية و التحليلية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة و منه تمكين البنك من اخاذ قرار المنح أو الرفض للقرض . و الهدف من التطبيق التقرب أكثر للواقع و اختبار ما تم الوصول إليه في الجانب النظري و فرضيات الدراسة .

المطلب الأول : إجراءات منح و إدارة مخاطر قرض استثماري ممول من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن دراسة القرض و متابعته و معاينته هي عملية دقيقة و معقدة تتم بمجموعة من الشروط والإجراءات، وتمر بمجموعة من الخطوات نجملها في الفروع التالية .

الفرع الأول : مراحل سير القرض

مع تطور عمل البنوك و زيادة أنواع المخاطر التي تعترض عملها أصبح الإئتمان يمنح وفقا لإجراءات صارمة متعددة و طويلة المدى ، حيث تكون هناك متابعة دقيقة للملف ، من جميع النواحي الاقتصادية ، القانونية و حتى الاجتماعية ، و تمر هذه الخطوة بعدة مراحل نوجزها في ما يلي :

أولا – مرحلة الاستقبال : وفي هذه المرحلة يتم جمع المعلومات اللازمة والخاصة بالمقترض والقرض ذاته بغية تكوين ملف القرض المراد تقديمه و دراسته ومنحه، و تمر هذه المرحلة من خلال العمليات التالية :

1– استلام الملف والمتكون من مجموعة الوثائق التالية :

- طلب خطي مكتوب باليد .
- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية .
- العنوان بالكامل (المقر الاجتماعي) .
- عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع .
- المستوى (المؤهلات) .
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها .
- الوضعية الجبائية و شبه الجبائية .
- شهادة الانتماء أو عدم الانتماء (CNAS–CASNOS) .

- دراسة تقنية و اقتصادية للمشروع .
- الفواتير الشكلية .

كما يستوجب وجود ثلاث نسخ من ملف القرض حيث توجه للجهات التالية :

- ✓ نسخة للمكلفون بالقرض .
- ✓ نسخة للمجمع الجهوي للإستغلال .
- ✓ نسخة للإدارة العامة .

و تختلف بعض الوثائق باختلاف الجهة طالبة القرض إذا كان شخصا طبيعيا أو معنويا .

2 – التحقق من جميع الأوراق و المعلومات اللازمة لملف القرض .

3– تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا ، و في حال نقص الملف من أحد الوثائق يتم إبلاغه حتى يتسنى له إكمال الملف .

ثانيا– مرحلة الدراسة

و تكون من خلال الخطوات التالية :

1– الدراسة القانونية و الإدارية للملف : و في هذه الدراسة يتم التأكد و التدقيق حول صحة الوثائق المقدمة و قانونيتها ، و سريان نشاطها .

2– تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة : و يتم ذلك بناء على الوثائق المالية والمحاسبية للمؤسسة، و المتمثلة في الميزانيات الفعلية و التقديرية بالإضافة إلى جداول حسابات النتائج ، تتم عملية التحليل للوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على مؤشرات مالية تسهل على البنك معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء و مردودية المشروع بشكل عام .

3– تحديد نوع القرض الذي يطلبه العميل أو المؤسسة

4– تحديد قيمة القرض بناء على نوعه ، فتختلف الدراسة باختلاف قيمة القرض ، و ذلك من خلال الحالات التالية :

– في حالة المبلغ أقل أو يساوي 2.500.000 دج فالدراسة تكون على مستوى المكلفين بالقروض.

– في حالة مبلغ القرض أكبر من 2.500.000 دج و أقل من 50.000.000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال .

– إذا كان أكبر تماما من 50.000.000 دج فالدراسة تتم على مستوى الإدارة العامة .

كما ان هذه الدراسة تكلف العميل مبلغ مالي هو حقوق الدراسة حيث يتخلف باختلاف نوع القرض، فالقرض المتوسط الأجل يكلف 10.000 دج ، أما القرض القصير الأجل فيدفع 200 دج.

ثالثا : مرحلة اتخاذ القرار

و تبدأ هذه المرحلة إما بقول طلب القرض أو رفضه و لكل منهما إجراءات معينة نوجز أهمها في ما يلي :

1- رفض الطلب : و ذلك لإخلاله بأحد الشروط أو لوجود درجة كبيرة من الخطر أو لأسباب أخرى فيعاد الملف لصاحبه ، مع إعطاء التفسيرات و الأسباب اللازمة لعدم منح القرض .

2- قبول الملف : و في هذه الحالة يباشر البنك إجراءات منح القرض و يتم عقد اتفاق القرض و يحق للمقترض التصرف في القرض و لكن قبل هذا يطلب البنك الاتفاق على مجموعة من الشروط التي تخص التمويل و هي كالآتي :

- **الضمانات** : و تشمل نوعين و هما :

أولا - ضمانات حاضرة : و هي المتمثلة في جميع الرهون التي تمنح للبنك قبل الاستفادة من القرض كالرهن العقاري .

ثانيا - ضمانات غير حاضرة : و المتمثلة في كل رهن يمنح للبنك بعد الاستفادة من مبلغ القرض كرهن العتاد مثلا .

- **الفاتورة** : و تشمل كل الفواتير التي تخص عتاد المشروع .
- **العتاد** : و يتمثل في مجموع الآلات التي يحتاجها المشروع .
- **نسبة تمويل البنك** : و تتمثل في النسبة التي يقدمها البنك للمقترض و تختلف باختلاف المخاطر، بحيث المشاريع التي لها نسبة عالية من المخاطر يدخل فيها البنك بنسبة قليلة ، كما تتراوح نسبة تمويل البنك ما بين 50% إلى 70% .

فبعد الموافقة على منح القرض للمقترض تختلف مدة الرد باختلاف الجهة الممولة للقرض :

- في حالة الرد على الطلب من اختصاص الوكالة فتتراوح مدة الرد بين 20 يوم .
- أما في حال الرد على الطلب من اختصاص الوكالة الجهوية فتكون مدة الرد 60 يوما .
- و في حال الرد على الطلب من قبل المديرية العامة فتكون مدة الرد لا تتجاوز 90 يوما .

الفرع الثاني :المخاطر التي تواجه البنوك و طرق الوقاية منها

أولا : أنواع المخاطر البنكية التي تواجه البنك

ان الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية جعلتنا نتوصل إلى ان البنك تعترضه ثلاث أنواع من المخاطر من بين جميع أنواع المخاطر البنكية ، و هاته المخاطر تتمثل في المخاطر الائتمانية ، السيولة و مخاطر التشغيل .

1- المخاطر الائتمانية : و التي تتمثل في تخلف العملاء عن تسديد التزاماتهم المالية لخدمة الدين اتجاه البنك مما يجعل هذا العجز يولد خسائر كلية أو جزئية لمبلغ القرض المقدم للعميل .

الشكل رقم (03) : المخاطر الائتمانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية للفترة (2012-2016)

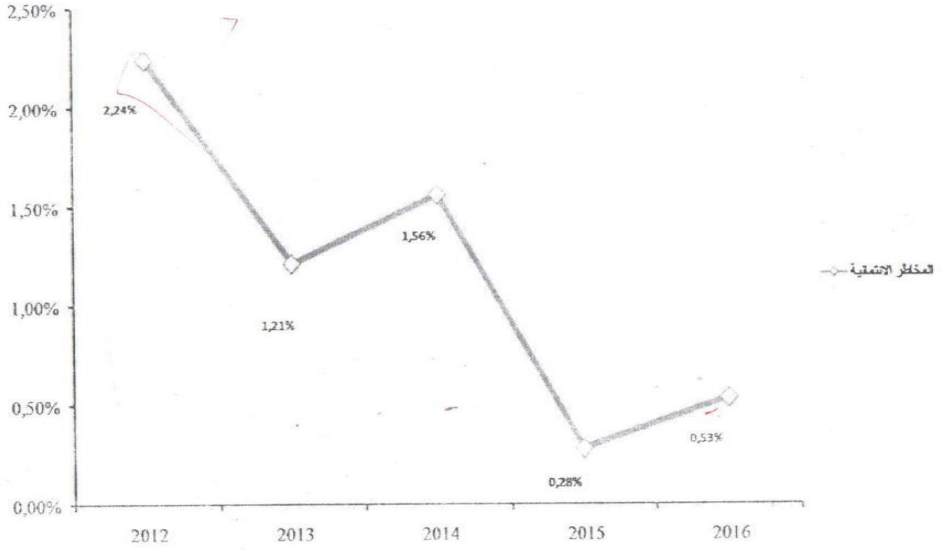

المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من خلال المنحنى نلاحظ ان المخاطر الائتمانية بلغت أعلى ذروة لها في سنة 2012 و ذلك بنسبة 2.4% و شهدت أدنى نسبة لها سنة 2016 نسبة قدرها 0.53% فنلاحظ أنها في انخفاض مستمر، و هذا راجع إلى الدراسة و المتابعة الدقيقة لملفات القروض .

2- مخاطر السيولة : و هي مخاطر تكون نتيجة لتعاملات البنك غير السليمة ، و التي تتمثل في مواجهة صعوبات البنك في تدبير الأموال لدفع ديونه و تسديد التزاماته عند استحقاقها ، أو تكون لعدم استطاعته تحويل الموجودات إلى تغذية الموارد ، و إذا استطاع ذلك يكون بتكاليف عالية جدا مما يؤثر عليه بالسلب .

الشكل رقم (04) : مخاطر السيولة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية للفترة (2012-2016)

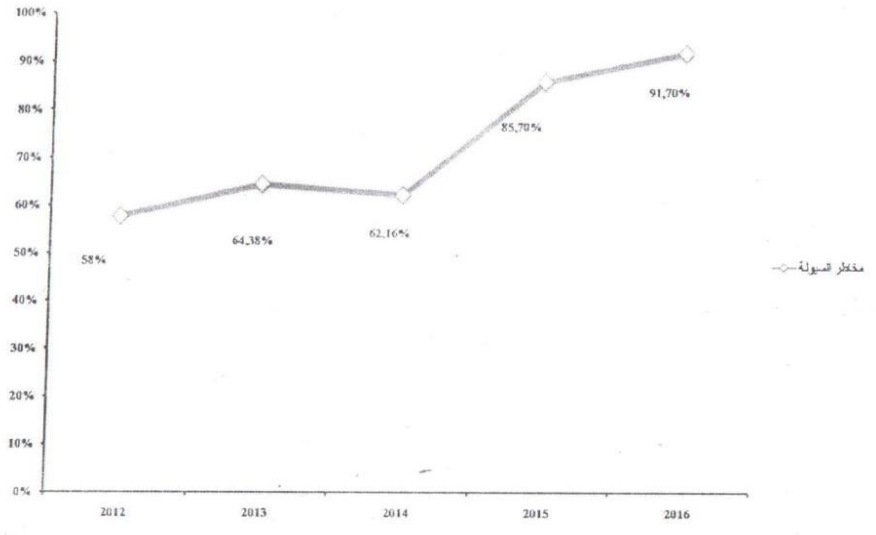

المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من خلال المنحنى نلاحظ ان مخاطر السيولة في ارتفاع و تزايد مستمر و هذا راجع إلى ضعف تخطيط السيولة بالبنك ، مما أدى إلى خلق فجوة بين الأصول و الخصوم و قد يكون بسبب عدم تسديد المقترضين لديونهم تجاه البنك و ذلك راجع إلى ضعف و صعوبة التحكم في الرقابة الميدانية للمشاريع من طرف أعوان البنك .

3- مخاطر التشغيل : تشمل هذه المخاطر العنصر البشري بصفة كبيرة و تكون هذه المخاطر بقصد من الموظفين و يكون ذلك بغير قصد من الموظفين كخطأ إدراي ، أو بغير قصد و يكون ذلك بنية الاحتيال المالي (الاختلاس) .

الشكل رقم (05) : مخاطر التشغيل لبنك الفلاحة و التنمية الريفية للفترة (2012-2016)

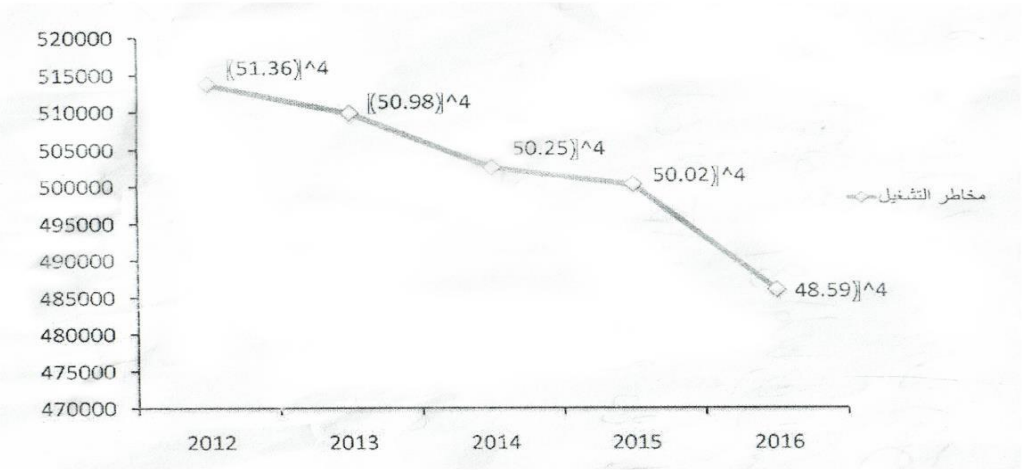

المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من خلال هذا المنحنى نلاحظ ان مخاطر التشغيل تشهد انخفاض مستمر و هذا راجع إلى اعتماد البنك على سياسات و نظم رقابية داخلية فعالية ، بالإضافة إلى انتقاء البنك لموظفين كفء .

ثانيا : طرق و آليات الوقاية من المخاطر البنكية

يعمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية على استخدام الأساليب التالية للحد من المخاطر أو التقليل منها :

– يعتمد البنك في الوقاية من المخاطر الائتمانية على الدراسة الجيدة و الدقيقة لملف القرض ، والوضعية المالية للمقترض ، بالإضافة إلى التأكد و المعاينة المستمرة للضمانات المقدمة من طرف المقترض .

– تتم الوقاية من مخاطر السيولة من خلال تقليل منح الائتمان و الدراسة الجيدة للملفات قبل التعاقد، بالإضافة إلى تفعيل مصلحة التحصيلات للديون من خلال التنفيذ على الضمانات الممنوحة في حالة عدم التسديد .

– تتم الوقاية من مخاطر التشغيل عن طريق توظيف العنصر البشري الكفئ و رسكلتهم و ذلك وفقا للتكنولوجيا المعاصرة في إدارة و تسيير موارد البنك بصفة عامة ، بالإضافة إلى تفعيل البنك لأنظمة حوكمة و رقابة سليمة.

الفرع الثالث : عرض الوضعية الخاصة بالجهة المقترضة

من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى المعلومات العامة و الخاصة التي يجب ان يتعرف عليها البنك و التي تخص المؤسسة طالبة القرض و هي كالتالي :

1- نشاط المؤسسة و رأس مالها ؛

2- مقرها ؛

3- نوع النشاط ؛

4- طبيعة القرض ؛

5- مدة القرض ، و لا يسدد خلال سنوات معينة يتم تحديدها في الاتفاق ؛

6- قيمة القرض ؛

7 معدل الفائدة بها المعدل القاعدي و هامش البنك ؛

8-فترة التأجيل الكلي من ../../.... إلى ../../.... ؛

9- تاريخ الاستحقاق بالقرض (آخر دفعة من المقترض للبنك) ؛

10- الغرض من القرض ؛

11- مانح القرض (البنك) ؛

12-الضمانات و تتكون من :

- رهن عقاري
- رهن منقولات

13- الوثائق المالية و المتضمنة :

- الميزانيات المالية لخمس سنوات ، منها ثلاثة فعلية و إثنتين تقديريتين لسنتين لاحقتين .
- جدول حسابات النتائج .

المطلب الثاني: تحليل وضعية الجهة المقترضة تجاه المخاطر و طريقة إدارتها

الفرع الأول: تحليل الوضعية المالية للجهة المقترضة

سوف يتم من خلال الفرع التطرق إلى التحليل المالي للدراسة التقنية ، و ذلك بغرض الوصول إلى قياس و الحصول على معادلة السيولة و الاستحقاق و كذا التأكد من أن الأصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة ، و الأصول المتداولة الممولة من طرف موارد قصيرة الأجل .

بعد إعداد الميزانيات المالية للسنوات من 2012-2014 و التي تساعدنا على القراءة المالية لنشاط هذه المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي و ذلك بالاعتماد على الميزانيات الفعلية و التقديرية و من ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية و التي تساعد البنك على معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة و استقلاله المالي و قدرته على الوفاء بالدين و مردوديته و ربحيته بشكل عام حيث تقم هذه الدراسة من خلال ما يلي :

أولا- **التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي :**

في حالتنا هذه سوف نقوم بدراسة ملف قرض استثماري لمؤسسة محطة الخدمات بقيمة 24000000 دج ، لاقتناء معدات خاصة بالنزين و قدرت تكلفة المشروع ب 40000000 دج .

مساهمة البنك كانت في حدود 60% من قيمة الاستثمار و ماتبقى كان عبارة عن مساهمة شخصية. و مدة القرض خمس سنوات .

الجدول رقم (01) : الميزانية المحاسبية للسنوات 2012-2014

الوحدة : دينار جزائري

السنـــــــــوات	2012	2013	2014
الأصـــــــــــــول			
موجودات غير ملموسة	427339	427339	427339
الأراضي	1475000	1475000	1475000
المباني	4147886	3518341	2888798
أصول مادية أخرى	2606538	1938937	1271336
مجموع الأصول المتداولة	8656764	7359617	6062473
المخزونات	1409100	1574152	1542267
مدينون آخرون	516386	516386	1451592
ضرائب و رسوم	4633803	5272038	6253295
خزينة الأصول	20772783	26199826	36047938
مجموع الأصول الجارية	27332074	33562402	45295094
مجموع الأصول	35988838	40922019	51357587
الخصـــــــــوم			
رأس المال	23447672	24215357	27135540
النتيجة الصافية	1937685	2820182	3559889
مجموع الأموال الخاصة	25385357	27035540	30725429
قروض ديون مالية	1000000	1000000	-
مجموع قروض طويلة الأجل	1000000	1000000	-
موردو الحسابات الملحقة	7032013	11660988	16963720
ضرائب و رسوم	125546	66681	69532
ديون أخرى	483363	444481	451364
خزينة الخصوم	1962558	1314431	3117431
مجموع الخصوم غيرالمتداولة	9603481	13686481	20632138
مجموع الخصوم	35988838	40922019	51357587

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملاحق (6-5-4-3-2-1)

الجدول رقم (02) : حساب مؤشرات التوازن المالي للفترة (2012-2013-201)

البيان / السنوات	2012	2013	2014
رأس المال العامل FR	17728593	20675923	24662956
احتياجات رأس المال العامل BFR	-1081632	-5009474	-8267551
الخزينة TR	18810225	24885395	32930507

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) ان رأس المال العامل موجب و الخزينة كذلك على مدى الثلاث سنوات (2012-2013-2014) و في هذه الحالة نجد رأس المال العامل مشكلا من الأموال الخاصة و الديون طويلة الأجل و ان المؤسسة تحترم القاعدة العامة للتسيير الجيد ، و هي التحصيل قبل التسديد أي الأموال المستعملة تبقى تحت تصرفها لمدة تعادل على الأقل مدة حياة الأصول الممولة بها .

و في نفس الجدول نلاحظ ان الخزينة تتمتع بحالة جيدة لأنها موجبة و في تزايد مستمر بالرغم من ان احتياجات رأس المال العامل سالبة خلال السنوات المدروسة و يعود ذلك لارتفاع رأس المال العامل و هذا يدل على ان المؤسسة متوازنة ماليا .

إن التوازن المالي في المؤسسة يقتضي وجود ثلاثة شروط تتعلق بكل من رأس المال العامل ، الاحتياج لرأس المال العامل و الخزينة الصافية للمؤسسة طالبة القرض و ذلك كما يلي :

- ✓ رأس المال العامل موجب ، و ذلك من خلال قدرة المؤسسة على تمويل استخداماتها الدائمة اعتمادا على الموارد الدائمة .
- ✓ احتياجات رأس المال العامل موجب ، بالإضافة إلى كون رأس المال العامل الصافي يغطي الاحتياج في رأس المال العامل الصافي يغطي الاحتياج في رأس المال خلال دورة الاستغلال .
- ✓ الخزينة الصافية موجبة فهي تعبر عن الفرق بين رأس المال العامل الصافي و احتياجات رأس المال العامل .

من خلال هذه الشروط يمكن استنتاج ما يلي :

– رأس المال العامل خلال الفترة 2012-2014 يلاحظ أنه موجب و في ارتفاع مستمر و ذلك من ما يفوق 20 مليون دينار جزائري و صولا إلى ما يزيد عن 28 مليون دينار جزائري و هذا يعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة .

– احتياجات رأس المال العامل سالبة و ينخفض من سنة إلى أخرى و يفسر هذا إلى ان المؤسسة ليست في حاجة إلى موارد خلال دورة الاستغلال فمواردها أكبر من احتياجاتها ، أي لا تحتاج المؤسسة إلى تمويل خارجي و إنما تمول دورتها بمواردها الخاصة .

– الخزينة الصافية للمؤسسة موجبة كما أنها في ارتفاع مستمر فكلما ارتفع رأس المال العامل ارتفعت الخزينة من سنة لأخرى و هذا ما يعبر عن توفير السيولة مما يسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل .

و من خلال كل هذه المؤشرات يمكن القول ان المؤسسة في حالة توازن مالي .

ثانيا: التحليل المالي بواسطة النسب المالية :

سوف نقوم بتحليل وضعية المؤسسة المالية من خلال تحليل النسب المالية الأكثر دلالة و التي تتمثل في الآتي :

1 – نسبة التمويل الذاتي = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

نسبة التمويل الذاتي لسنة (2012) = 8656764/25385357= 2.9

نسبة التمويل الذاتي لسنة (2013) =7359617/27035540= 3.67

نسبة التمويل الذاتي لسنة (2014) = 6062473/30725429 =5.06

الشكل رقم (06) : تطور نسبة التمويل الذاتي

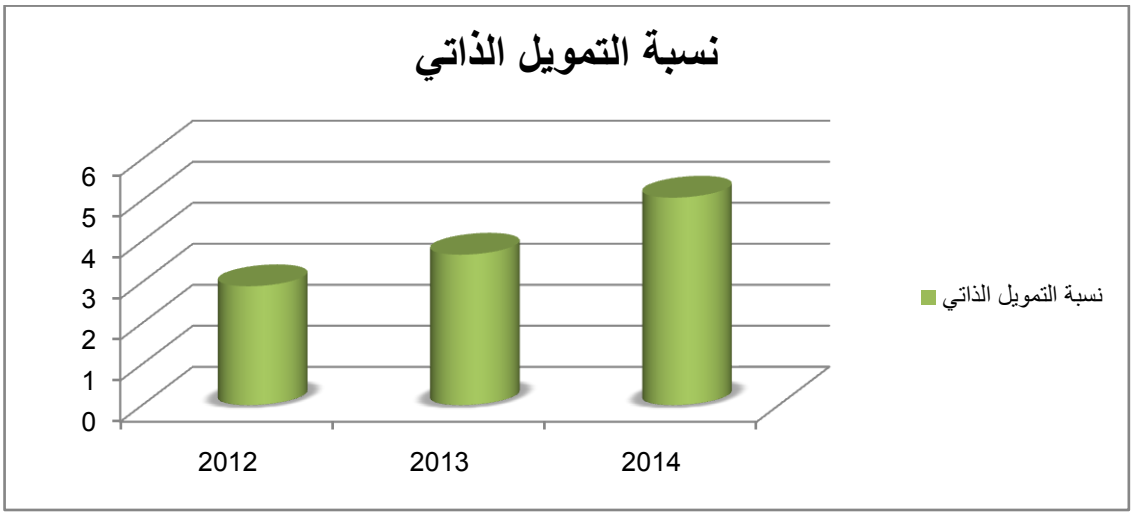

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 2007.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الأموال الدائمة تمول كل الأصول الثابتة ، فالنسبة اكبر من الواحد خلال السنوات الثلاث ، و هذا يعني ان المؤسسة في وضعية جيدة و أنها تحقق هامش أمان كبير ، و الذي يتمثل في وجود رأس مال عامل دائم .

ب – نسبة الملاءة العامة = الديون / مجموع الأصول

الملاءة العامة لسنة (2012) = 35988838/10603481 = 0.29

الملاءة العامة لسنة (2013) = 40922019/14686481 = 0.35

الملاءة العامة لسنة (2014) = 109938723/45295094 =0.41

الشكل رقم (07) : تطور نسبة الملاءة العامة

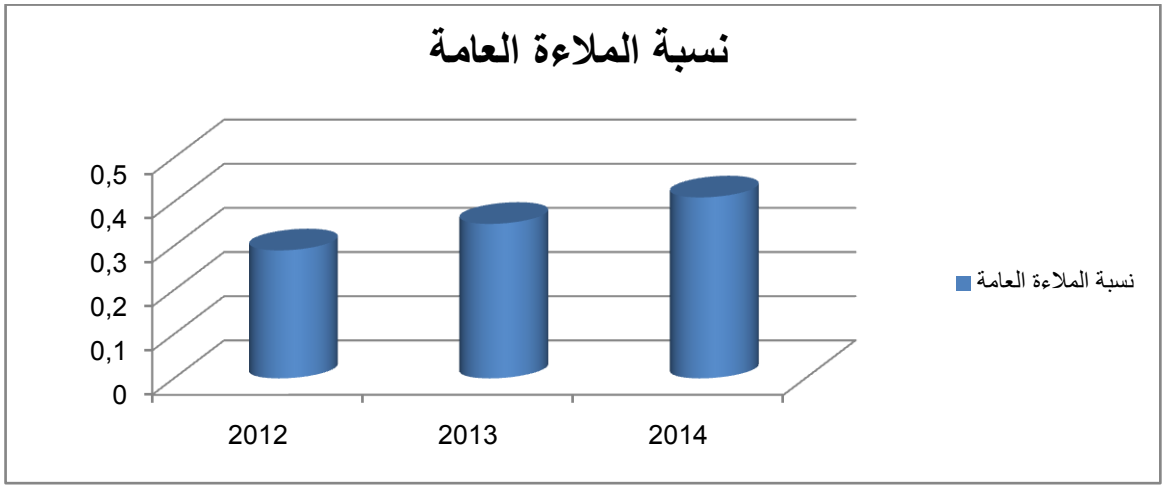

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel .

نلاحظ ان نسبة الملاءة العامة موجبة ولا تتعدى 50% على طول السنوات الثلاث و هو ما يدل على وجود رأس المال العامل موجب ، و بمعنى آخر فهي توضح لنا مدى اعتماد المؤسسة خلال هذه السنوات الثلاث على مصادرها الخارجية في تمويل نشاطها خلال سنواتها الثلاث .

ج – نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

نسبة الاستقلالية المالية لسنة (2012) = 10603480/25385357 =2.3

نسبة الاستقلالية المالية لسنة (2013) = 14686481/27035500 =1.8

نسبة الاستقلالية المالية لسنة (2014) = 45295094/30725429 =0.6

الشكل رقم (08) : تطور نسبة الاستقلالية المالية

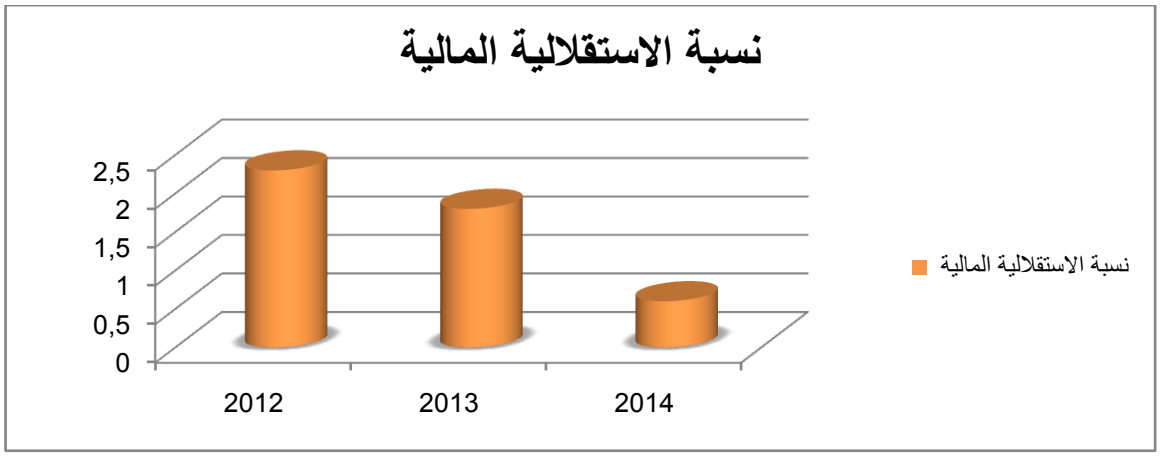

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel .

نلاحظ في سنتي 2012-2013 ان النسبة تفوق الواحد و هذا يعني ان الأموال الخاصة أكبر من مجموع الديون و بالتالي فالمؤسسة في هذه الحالة تملك قدرة كافية على تسديد ديونها و قدرتها على الاقتراض من المؤسسات المالية و في سنة 2014 انخفضت بشكل واضح لتصل إلى نسبة 0.6 و هذا يعني ان ديونها تفوق أموالها الخاصة فالمؤسسة التي تمول نفسها فقط من الديون لا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا بضمانات أخرى .

د – نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الاجل

نسبة السيولة العامة لسنة (2012) = 9603481/27332074 =2.84

نسبة السيولة العامة لسنة (2013) =13686481/33562402=2.45

نسبة السيولة العامة لسنة (2014) = 20632138/45295094 =2.19

الشكل رقم (09) : تطور نسبة السيولة العامة

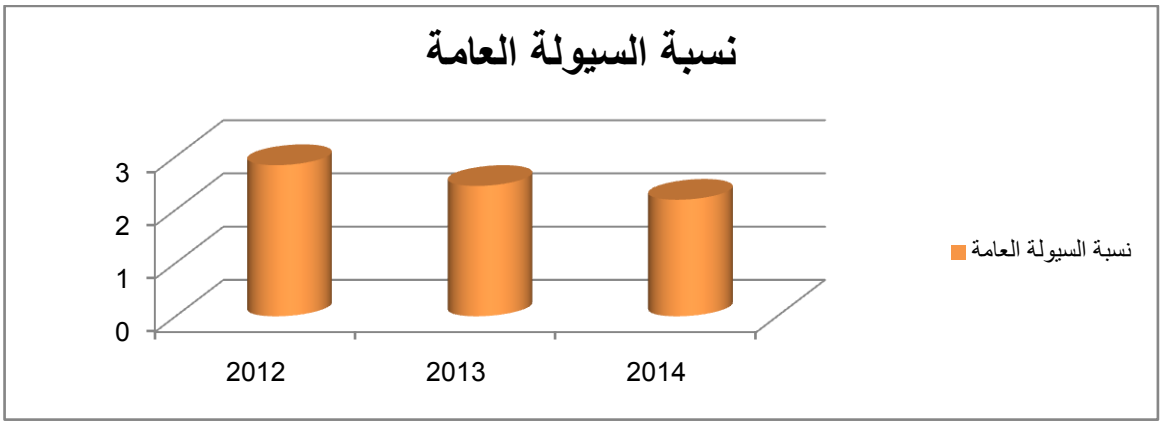

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 2007

لهذه النسبة علاقة مباشرة برأس المال العامل و هي تفيد في معرفة أساليب التمويل السليمة و كلما كانت أكبر من الواحد كلما كانت أفضل ، فنلاحظ ان المؤسسة تحقق أعلى قيمة لها سنة 2012بنسبة قدرت ب 2.84 ، ثم تنخفض في سنتي 2013-2014 و هذا ما يدل على أن الأصول المتداولة غطت الديون قصيرة الأجل ، و ان المؤسسة في حالة جيدة و ذات هيكل مالي جيد .

ه- نسبة قابلية السداد = ديون طويلة الأجل / طاقة التمويل الذاتي

نسبة قابلية السداد لسنة (2012) =0.51=1937685/1000000

نسبة قابلية السداد لسنة (2013) =0.35=2820182/1000000

نسبة قابلية السداد لسنة (2014) = 00

الشكل رقم (10) : تطور نسبة قابلية السداد

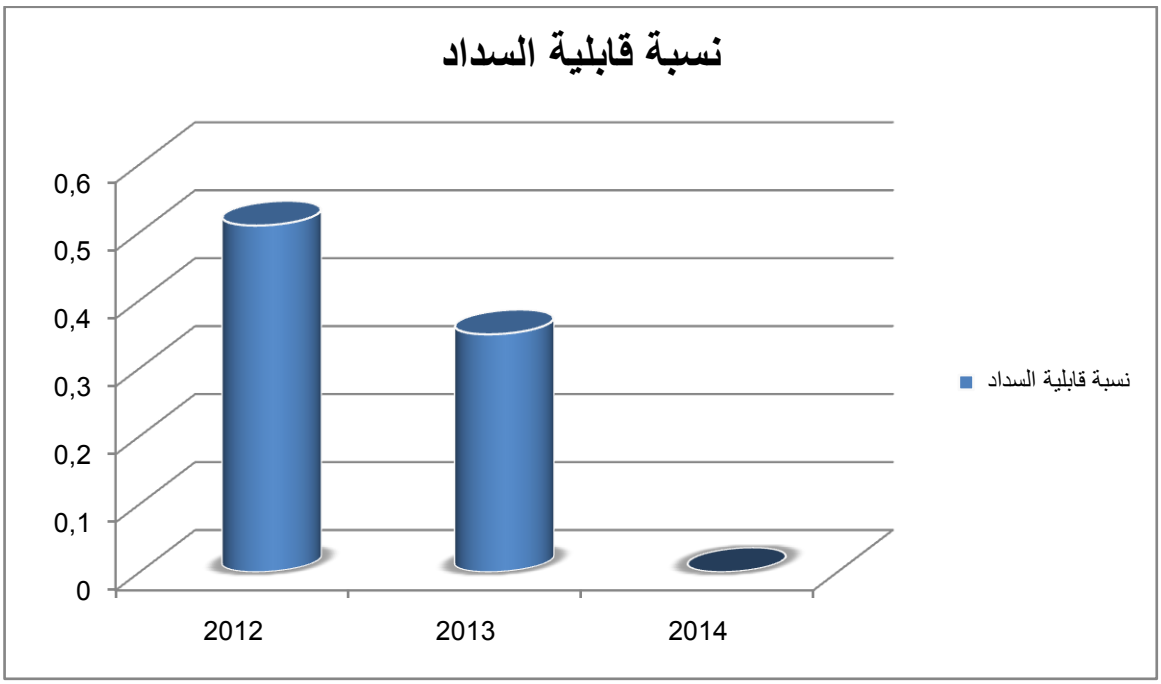

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel .

نلاحظ من خلال الشكل ان المؤسسة لديها قدرة على سداد ديونها طويلة الأجل خلال سنة 2012و 2013، بحيث تمثل الديون الطويلة الأجل نسبة إلى طاقة التمويل الذاتي نسبة 51.60% و 35.5% على التوالي بمعنى ان ديون المؤسسة لا تتجاوز نسبة 52% من مجموع أصولها في سنة 2012 و 2013 ، و بالتالي فالمؤسسة لديها القدرة على تسديد الديون طويلة و ت=متوسطة الأجل و ذلك عن طريق قدرة التمويل الذاتي التي تحققها و بنسبة جيدة للمؤسسة .

و – نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

نسبة المردودية الاقتصادية لسنة (2012) = 35988838/1937685=0.53

نسبة المردودية الاقتصادية لسنة (2013) = 40922019/2820182=0,68

نسبة المردودية الاقتصادية لسنة (2014) = 51357567/3559889 =0,69

الشكل رقم (10) : تطور نسبة المردودية الاقتصادية

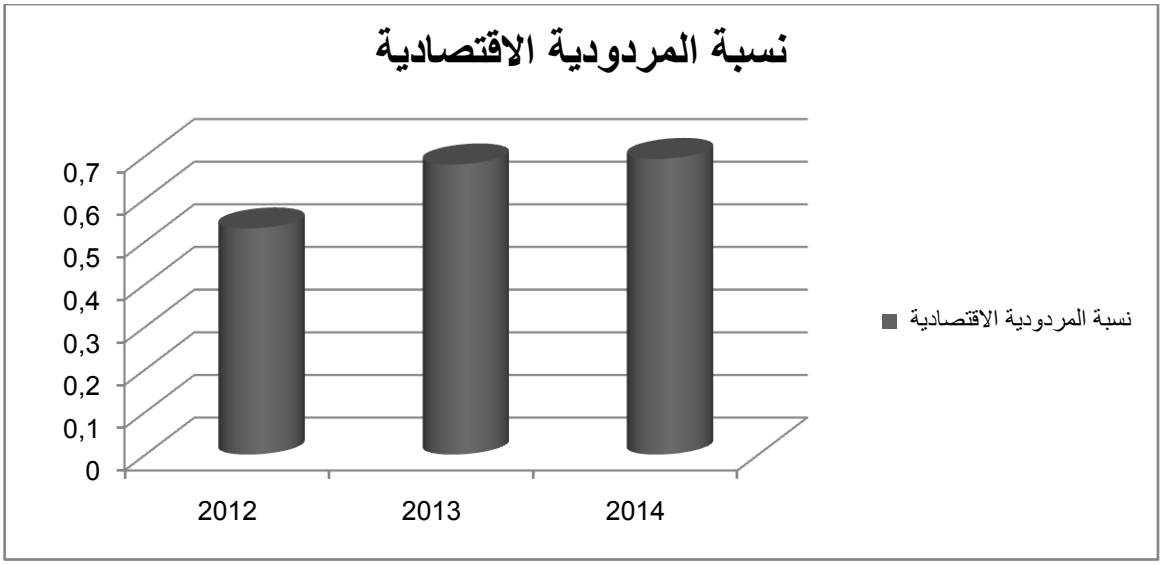

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 2007

من خلال الشكل نلاحظ ان نسبة المردودية الاقتصادية ضعيفة جدا خلال كل السنوات و هذا راجع إلى الأرباح المنخفضة حيث أن أعلى نسبة حققتها قدرت ب 0.69 و هذا يدل على عدم عقلانية تسيير المؤسسة لأصولها

2 – دراسة و تقييم المشروع : بعد الدراسة التحليلية و المالية للمؤسسة من طرف البنك يقوم كذلك هذا الأخير بدراسة و تقييم المشروع من طرف المؤسسة و هذا بعد اتباع جملة من المعايير التي تساعدنا للوصول للنتائج الصحيحة بشأن المشروع .

و بغرض القيام بهذه الدراسة يقوم البنك بنوع آخر من التحليل و الذي يتمثل في دراسة المشروع محل التمويل و آفاقه المالية ،و من خلال هذا التحليل يمكننا معرفة أو تقدير القيمة أو ربحية هذا المشروع لاتخاذ قرار المنح أو الرفض .

الجدول رقم (03) : الميزانية التقديرية للسنوات (2015-2016-2017-2018-2019)

الوحدة : كيلو الدينار الجزائري

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول					
موجودات غيرملموسة	427	427	427	427	427
الأراضي	1475	1475	1475	1475	1475
المباني	68147	68147	68147	68147	68147
أصول مادية أخرى	51929	51929	51929	51929	51929
الاهتلاك	53500	59419	65338	70997	76287
مجموع الأصول الدائمة	68478	62559	56640	50981	54691
المخزونات	2000	2500	3000	3500	3800
مدينون آخرون	800	1000	1200	1500	1800
ضرائب و رسوم	1500	1800	2200	2800	3000
خزينة الأصول	15152	25602	32319	39933	50111
مجموع الأصول الجارية	19452	30902	38719	47733	59111
مجموع الأصول	87930	93461	95359	98714	104802
الخصـــــــــوم					
رأس المال	29956	49171	59849	71249	84488
النتيجة الصافية	9607	5339	5700	6620	9450
مجموع الأموال الخاصة	39563	54510	65549	77868	9398
قروض ديون مالية	46700	37360	28020	18680	9340
مجموع قروض ط أ	46700	37360	28020	18680	9340
موردو الحسابات م	855	701	650	500	450
ضرائب و رسوم	500	600	700	800	900
ديون أخرى	312	291	440	865	174
خزينة الخصوم	–	–	–	–	–
مجموع الخصوم الجارية	1667	1592	1790	2165	1524
مجموع الخصوم	87930	93461	95359	98714	104802

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الملحق (7-8)

يوضح الجدول رقم (03) الميزانيات التقديرية للسنوات (2015-2016-2017-2018-2019) والتي قدرت بالكيلو دينار جزائري ، و نلاحظ من خلاله ان إجمالي الأصول و الخصوم في تزايد مستمر خلال السنوات الخمس .

و من خلال الجدول أعلاه نقوم بحساب الآتي :

أ – قدرة التمويل الذاتي Cft

ان قدرة التمويل الذاتي تعتبر مؤشرا مهما لمعرفة إمكانية المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها و لا يتم احتسابه إلا بعد الحصول على نتيجة الدور مضافا إليها الاهتلاكات .

Cft : النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك

الجدول رقم (04) : قدرة التمويل الذاتي للسنوات الخمس

الوحدة : ك د.ج

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019
نتيجة الدورة	9607	5339	5700	6620	9450
الإهتلاكات	2891	5919	5919	5660	5290
Cft	12498	11258	11619	12280	14740

المصدر : من إعداد الطالبة .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قدرة التمويل الذاتي موجة كما أنها تشهد ارتفاعا و انخفاضا محسوسا بين سنة 2015 و سنة 2017 ، غير أنها تصبح في ارتفاع مستمر خلال سنتي 2018 و 2019 و هو ما يدل على أمكانية المؤسسة و قدرتها على تمويلها لنفسها بنفسها فقط .

ب–القيمة الحالية الصافية VAN

$$VAN=cft_1 (1+i)^1+cft_2 (1+i)^2 +.....cft_5 (1+i)^{-5}-I_0$$

$$VAN=12498(1+0.0725)^{-1}+11258(1+0.0725)^{-2}+11619(1+0.0725)^{-3}$$
$$+12280(1+0725)^{-4}+14740(1+0.0725)^{-5}-40000$$
$$VAN=50527.73124-40000=10527.73124KDA$$
$$VAN=10527731.24DA$$

بما ان القيمة الحالية الصافية للمشروع موجبة و هو ما يدل على المشروع يحقق مردودية إقتصادية أو فائض . و منه يمكن القول ان المشروع مقبول .

ج- معدل فترة استرداد قيمة الاستثمار

*** معدل فترة استرداد قيمة الاستثمار = قيمة المشروع / متوسط قدرة التمويل الذاتي**

متوسط Cft= مجموع Cft/ 5

= 6239500 /5 ومنه متوسط Cft = 12479000

معدل فترة استرداد قيمة الاستثمار :

3.2 = 12479000 /40000000

فترة استرداد قيمة الاستثمار هي ثلاث سنوات و شهرين

د- معدل استرداد قيمة القرض

*** معدل استرداد قيمة القرض = قيمة القرض / متوسط Cft**

قيمة القرض = قيمة الاستثمار × نسبة تمويل البنك

0.60*40000000=24000000

معدل استرداد قيمة القرض :

1.92=12479000/24000000

فترة استرداد قيمة القرض للبنك هي سنة و تسعة أشهر و يومين .

3-ضمانات القرض الاستثماري : يقوم المكلف بالدراسات بتحرير الضمانات القانونية مع إلزامية تحديد الضمان الفعال الأنسب لمواجهة خطر عدم التسديد . و تتمثل الضمانات في :

- اتفاقية قرض الاستثمار التي يمضيها المدير مع العميل و ملحق اتفاقية قرض الاستثمار ، تحتوي الاتفاقية على طوابع مسجلة في مصلحة الطابع و التسجيل في مديرية الضرائب و كذا يقوم البنك بإعداد سند لأمر بقيمة القرض .
- يقوم العميل بضمان كافة الآلات و المعدات الموجودة في محطة البنزين للبنك

ثالثا : اتخاذ قرار منح القرض

بعد العمل على كل من الدراسة المالية للمؤسسة طالبة القرض و الدراسة التحليلية لملف القرض الاستثماري توصلنا إلى ان المشروع الاستثماري مجدي و ذو مردودية و هذا بناء على المؤشرات المالية و التحليلية .

من خلال ما سبق نلاحظ ان مدة استرداد القرض و مدة استرجاع الاستثمار قصيرة جدا ، و لكن هذا من ناحية الجانب الحسابي فقط أما عمليا فيكون اتخاذ قرار منح القرض كالآتي :

– منح البنك قرض لتمويل مشروع استثماري متمثل في إقتناء معدات خاصة بالبنزين ، حيث مول البنك هذا القرض بقيمة 60% ، أما مدة القرض فقدرت بخمس سنوات و طريقة التسديد كل ستة أشهر .

الفرع الثاني : طرق و إجراءات استرداد قيمة القرض

قبل ان يتم عقد اتفاق القرض ، يقوم المقرض و المقترض بالاتفاق على تحديد طريقة و أسلوب تسديد القرض ، و غالبا ما يكون التسديد على شكل دفعات متضمنة الفوائد ، يلتزم بها العميل حيث يمنح في بداية الأمر مهلة تأجيل تكون في الغالب من سنة إلى ثلاث سنوات كأقصى حد و ذلك بغرض السماح له بالتقدم في المشروع و بعدها يشرع في تسديد الأقساط و يحدد مبلغ القسط وفق العلاقة التالية :

مبلغ القسط الواحد = المبلغ الإجمالي للقرض الممنوح من طرف البنك / عدد الأقساط

و عند حلول أجل تسديد الأقساط هنا يكون التسديد بأحد الحالتين :

1– حالة تقدم العميل للبنك من أجل تسديد مبلغ القسط و هذا في الحالات العادية ، أو تقدم العميل من أجل طلب تمديد الدفع لأسباب معينة .

2– حالة وصول تاريخ استحقاق القسط و عدم تقدم العميل لتسديده ، يقوم البنك بإرسال إشعار للعميل بدفع القسط كما يمنحه البنك مدة 15 يوما للتسديد ، و في هذه المرحلة يبدأ الخطر فيقوم البنك بإرسال جهة مكلفة لمعاينة المشروع و الضمانات سواء المنقولة أو العقارية . و يصنف هنا القرض ضمن القروض القابلة للتسديد .

بعد مضي هذه المدة يودع البنك الملف على مستوى صندوق ضمان أخطار القروض ، و يحضر الملف في حالة عدم التسديد و تقضي هذه الخطوة معاينات و أمكانية إعادة جدول الديون و ذلك عن طريق إعادة تقييم الضمانات أو تحديدها أو إيداع ضمانات أخرى غير تلك الممنوحة خلال المرحلة الأولى و هنا القرض يدخل ضمن الديون الصعبة (ديون في حالة معاناة).و تكون هاتين الخطوتين من ضمن مهام مصلحة أخطار القرض ما قبل المنازعات .

في هذه المرحلة التالية ينقل الملف إلى مصلحة التحصيل باستخدام الطرق القانونية و جاء نص المادة 124 من قانون النقد و القرض 90–10 و الذي ينص على :" يمكن للبنوك و المؤسسات المالية ، إذا لم يتم تسديد المبلغ المستحق عليها عند حلول الأجل و بغض النظر عن كل اعتراض و بعد مضي 15 يوما بعد إنذار مبلغ للمدين بواسطة عقد غير قضائي ، الحصول عن طريق عريضة بسيطة

موجهة إلى رئيس المحكمة على أمر بيع كل رهن مشكل لصالحها ، و منحها بدون شكليات حاصل هذا البيع تسديدا للرأسمال و الفوائد و فوائد التأخير و مصاريف المبالغ المستحقة ". (الجريدة الرسمية، 2010)

في هذه المرحلة يتم إيداع الملف على مستوى المحكمة و الذي يتكون من:

- اتفاقية القرض.
- سندات لأمر.
- رسالة سقوط أصل القرض.
- بيان المستحقات.
- جدول اهتلاك القرض .
- العقود الممنوحة للرهن الإيجاري .
- التعهد بالرهن .

المرحلة الأخيرة و التي تعقب مرحلة رفع الدعوى القضائية و هنا يتم صدور الحكم و بالتالي فهي تعد مرحلة التنفيذ الجبري و البحث عن أموال المدين المنقولة و المادية و الحجز على حساباته وغيرها حتى يتم استكمال ملغ القرض كافة بالإضافة إلى فوائد التأخر و الإضافات و في الأخير تصنف ضمن القروض المعدومة .

الفرع الثالث : مناقشة النتائج المتوصل إليها

إن منح الائتمان يعد من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك ، و تتم إدارة مخاطر هاته القروض لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية عن طريق عدة إجراءات يقوم بها البنك قصد مواجهة هذه المخاطر من خلال تخفيف احتمالات حدوثها و يتم ذلك عبر خطوات يقوم بها قبل منح الائتمان و ذلك بدراسة دقيقة و صحيحة للمؤسسة طالبة القرض قبل منحه .

أولا : دراسة حالة طبيعة المؤسسة و قانونيتها .

ثانيا : دراسة وضعيتها المالية من خلال رأس ماله ، ديونها و استخداماتها ..الخ . بالإضافة إلى فحص وثائقها من ميزانية و جدول حساب النتائج ..الخ . كما يعمل عل التشخيص المالي للمؤسسة و ذلك بغرض معرفة حقيقة المركز المالي للمؤسسة ويتم بواسطة التحليل المالي .

ثالثا : دراسة القرض و ذلك من خلال استخدام التقنيات البنكية التي تتخذ عند منح القرض ، و ذلك من خلال اختيار الضمانات المناسبة و الكافية و التي تساعد على تغطية الخطر حين وقوعه و تنقسم الضمانات إلى نوعين ضمانات حاضرة و أخرى غير حاضرة .

تعمل البنوك التجارية عامة بمجموع إجراءات و شروط تفرضها في حال منح الائتمان تساعدها و تعمل على إنشاء و تطوير المشاريع الاستثمارية بمختلف أنواعها و أشكالها ، و حتى يتم نجاح هذا المشروع الاستثماري وجب على المقترض سواء كان خضا طبيعيا أو معنويا ان يوازن بين تحقيق العوائد و التقليل من المخاطر و بالتالي وحدها إدارة المخاطر التي تمكن البنك من تحقيق هذا الهدف وفق ما تم التخطيط له ، و من خلال الدراسة التطبيقية نلاحظ ان البنك يعتمد على الضمانات بشكل كبير للحد أو التقليل من مخاطر عدم السداد فتكون كتعويض مناسب في حالة إعسار المقترض ، كما تعتمد على وضع نظام بنكي فعال يقيس عملياتها المتمثلة في استقبال الودائع و منح القروض حتى لا تقع في خطر السيولة ، أما المخاطر الأخرى فإن البنك يتخذ مجموعة من التدابير التي من خلالها تمكنه من الحد او التخفيف منها .

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية تم التعرف على الواقع الميداني للبنك من حيث القروض و مخاطرها ، كما تم التوصل إلى ان البنك يقوم بالدراسة الدقيقة لبناء قرارات سليمة لتفادي الوقوع في المخاطر البنكية بمختلف صورها و ذلك ابتداء بدراسة المؤسسة طالبة القرض من خلال وضعيتها القانونية ، الاجتماعية و المالية ثم تشخيص مركزها المالي ، و بعدها يتم تحديد الضمانات اللازمة لتغطية القرض في حال وقوع الخطر .

الخاتمة

خاتمة

تمحورت الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول موضوع بالغ الأهمية في المجال المصرفي ، فقد تمت محاولة إبراز أهم آليات إدارة المخاطر البنكية لقروض الاستثمار ، حيث أشرنا بالتوضيح المفصل إلى أهم المراحل التي يمر بها القرض من مرحلة جمع ملف القرض إلى غاية تحصيله لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية –BADR– . لذا حاولنا معالجة هذه الإشكالية من كافة جوانبها قدر الإمكان من خلال فصلين تجمع بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي . و لقد تركزت هذه الدراسة أولا حول استعراض مفهوم المخاطر و أنواعها و آثارها على أداء البنوك التجارية ، ثم إلى التعريف بقروض الاستثمار و الفرق بينها و بين قروض الاستغلال بالإضافة إلى شروط منحها ثم إلى ماهية إدارة المخاطر و تطورها وفقا للمعايير الدولية ثم عرض أهم إجراءات الحد من هذه المخاطر و هذا ما جاء ضمن الفصل الأول، أما الفصل الثاني فقد تم فيه إجراء تربص ببنك الفلاحة و التنمية الريفية و هذا بغرض معرفة أساليب و طرق منح القروض و آليات إداراتها على مستوى هذا البنك .

النتائج المتوصل إليها : من خلال الفصلين السابقين توصلنا إلى النتائج التالية :

– يشكل الإئتمان المصرفي في معظم المصارف الجزء الأكبر من نشاطاتها فكان من الطبيعي إذن ان تحاط البنوك بمجموعة المخاطر .

– عملية منح الإئتمان تعتمد بشكل كبير على الضمانات العينية و المالية كأداة حماية من المخاطر بهدف التحليل منها خاصة في حال تعثر القروض .

– نلاحظ ان البنك يعمل على منح قروض الاستثمار بشكل واسع و هذا راجع إلى متطلبات العملاء و رغباتهم .

– تعتمد البنوك أثناء تقيمها للمخاطر على عدة طرق غير ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية لا يتعتمد إلا على طريقة واحدة لتقييم هذه المخاطر و هي الدراسة المالية بواسطة التحليل المالي .

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأول : مخاطر البنوك متعددة و مرتبطة بالعمليات اليومية للبنك و هي فرضية صحيحة .

الفرضية الثانية : من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك هي مخاطر ائتمانية ، و هذه الفرضية صحيحة و تم إثبات صحتها من خلال الدراسة و بناء على التحليلات .

الفرضية الثالثة : تعتمد البنوك التجارية بصفة عامة على دراسة دقيقة و صحيحة لملف العميل بغرض منح القروض الاستثمارية وهي فرضية صحيحة .

التوصيات : و في الأخير فإننا نوصي بمجموعة من النقاط التي نعتمدها انها جوهر إدارة المخاطر البنكية و التي نوجزها في مايلي :

– ضرورة تكوين و تزويد العنصر البشري في مجال إدارة و تسيير البنوك و إدارة مخاطرها و ذلك بواسطة دورات تكوينية و هذا يسمح لها في المستقبل بالتنبؤ بالمخاطر و إمكانية التحكم فيها .

– على البنوك عدم الاعتماد في منح القروض على الضمانات بشكل رئيسي بل العمل على ان يكون قرار المنح بناء على الجدوى الاقتصادية للمشروع

– مراعاة الدقة في إختيار العنصر البشري الكفء في المجال البنكي

– يجب على البنوك بصفة عامة و بنك الفالحة و التنمية الريفية بأدرار بصفة خاصة ان تعمل على خلق نظام معلومات قادر على تحديد و قياس المخاطر المعرض لها بدقة

آفاق الدراسة : و في الأخير لا ندعي بأننا قمنا بالإلمام بجميع جوانب الموضوع فكل وعاء يفيض بما وضع فيه إلا وعاء العلم فإنه يتسع فمن النقاط التي تستدعي التوضيح أكثر ما يلي :

– العمل على وضع تقنيات و آليات لإدارة المخاطر البنكية .

– تسيير المخاطر البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 3 .

– إعتماد نظام معلومات الحديث لإتخاذ القرارات في مجال منح القروض .

قائمة المراجع

المراجع :

الكتب :

1-الطاهر لطرش. (2010). *تقنيات البنوك* (المجلد 7). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

2-العلي اسعد حميد. (2013). *إدارة المصارف التجارية – مدخل إدارة المخاطر-*. الاردن: الذاكرة للنشر و التوزيع.

3-حسن صلاح. (2010). *تحليل و إدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية* (المجلد 1). القاهرة: دار الكتاب الحديث.

4–شاكر القزويني. (1989). *محاضرات في اقتصاد البنوك* (المجلد 5). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

5–عبد المطلب عبد الحميد. (2000). *البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها*. الاسكندرية: الدرا الجامعية.

6-عرفة سيد سالم. (2009). *إدارة المخاطر الاستثمارية* (المجلد 01). عمان: دار الراية للنشر و التوزيع

7-نقولا عيسى مهند حنا. (2009). *إدارة مخاطر المحافظ الإئتمانية* (المجلد 01). عمان: دار الراية للنشر و التوزيع.

مذكرات :

8–خضراوي نعيمة ، إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الاسلامية –دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة الجائري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2008-2009

9-زايدي صبرينة ، إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة ، 2015

10–سارة بركات. (2014). دور تطبيق الاجراءات الاحترازية لإدارتو المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية (اطروحة دكتوراة). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

مجلات :

11-عبد الحميد بوخاري، رضوان عادل، و محمد البشير مركان. (جوان، 2018). القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. *اقتصاديات المال و الأعمال* ، صفحة 428.

12-معهد الدراسات المصرفية (المحرر). (ديسمبر، 2015). اتفاقية بازل 3. *اضاءات اقتصادية* ، صفحة 3.

13–منصورية زعفران، و احمد بوشنافة. (ديسمبر، 2018). إدارة المخاطر البنكية لقروض الاستهلاك. *المدبر ، العدد 7*، صفحة 08.

14-الجريدة الرسمية

الملاحق

الملحق رقم 01

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIS : [redacted]

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

Exercice clos le : 31/12/2012

BILAN (ACTIF)

Série G n°3 (2010)

ACTIF	N		N-1	
	Montant Brut	Amortissements, provisions et pertes de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	427 339		427 339	427 339
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 475 000		1 475 000	1 475 000
Bâtiments	12 590 898	9 072 556	3 518 341	4 147 886
Autres immobilisations corporelles	40 881 032	38 942 094	1 938 937	2 606 538
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	55 374 269	48 014 651	7 359 618	8 656 764
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	1 574 152		1 574 152	1 409 100
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	516 369		516 369	516 369
Impôts et assimilés	5 272 039		5 272 039	4 533 809
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	39 199 828		26 150 828	20 772 783
TOTAL ACTIF COURANT	33 562 388		33 562 388	27 232 061
TOTAL GENERAL ACTIF	88 936 657	48 014 651	40 922 006	35 888 825

الملحق رقم 02

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

Exercice clos le : 31/12/2013

BILAN PASSIF

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	24 215 957	23 447 672
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2 820 152	1 957 685
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	27 036 110	25 405 357
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	1 000 000	1 000 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	1 000 000	1 000 000
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	11 080 909	7 032 013
Impôts	66 881	125 548
Autres dettes	444 381	483 303
Trésorerie Passif	1 314 431	1 982 559
TOTAL III	12 906 601	9 623 423
TOTAL PASSIF (I+II+III)	40 942 712	36 028 780

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 03

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

Exercice clos le 31/12/2013

BILAN ACTIF

ACTIF	N			N-1
	Montant Brut	Amortissements provisions et pertes de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	427 339		427 339	427 339
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 475 000		1 475 000	1 475 000
Bâtiments	12 580 699	9 702 101	2 886 798	3 516 041
Autres immobilisations corporelles	40 881 532	39 610 195	1 271 338	1 935 937
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON-COURANT	55 074 570	49 312 297	6 060 473	7 354 316
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	1 542 267		1 542 267	1 674 153
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	1 451 592		1 451 592	516 396
Impôts et assimilés	6 253 295		6 253 295	5 272 035
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	36 047 938		36 047 938	26 199 828
TOTAL ACTIF COURANT	45 295 092		45 295 092	33 662 412
TOTAL GENERAL ACTIF	100 369 662	49 312 297	51 357 565	41 016 728

الملحق رقم 04

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

Exercice clos le 31/12/2013

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES	27 135 840	24 215 357
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3 589 883	2 820 162
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	30 725 723	27 035 519
PASSIFS NON COURANTS		1 000 000
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		1 000 000
PASSIFS COURANTS	16 983 720	11 060 988
Fournisseurs et comptes rattachés	69 602	66 691
Impôts	481 384	444 381
Autres dettes	3 117 431	1 314 431
Trésorerie Passif		
TOTAL III	20 632 136	12 886 492
TOTAL PASSIF (I+II+III)	51 357 567	40 922 027

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 05

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse :

31/12/2014

BILAN (ACTIF)

Série G N°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montant Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	427 339		427 339	427 339
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 475 000		1 475 000	1 475 000
Bâtiments	12 590 898	10 331 646	2 259 251	2 668 790
Autres immobilisations corporelles	40 681 532	40 277 795	603 735	1 271 336
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	55 374 770	50 609 443	4 765 327	6 062 473
ACTIF COURANT				
Stocks et encours				3 542 207
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	975 685		975 685	1 451 697
Impôts et assimilés	7 719 947		7 719 947	6 253 295
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	45 885 820		45 885 820	39 047 938
TOTAL ACTIF COURANT	54 581 453		54 581 453	49 295 094
TOTAL GENERAL ACTIF	109 956 223	50 609 443	59 346 780	55 357 567

الملحق رقم 06

DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

Exercice clos le : 31/12/2014

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES	27 657 956	27 135 940
Capital émis		
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	5 134 691	3 589 689
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	32 792 647	30 725 629
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS	23 763 724	16 953 720
Fournisseurs et comptes rattachés		69 602
Impôts	420 680	491 384
Autres dettes	2 283 528	3 117 431
Trésorerie Passif		
TOTAL III	26 564 133	20 632 136
TOTAL PASSIF (I+II+III)	59 346 780	51 357 587

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 07

4.2 BILANS PREVISIONNELS

A- ACTIF

U= KDA

ACTIF	1 ANNEE	2 ANNEE	3 ANNEE	4 ANNEE	5 ANNEE
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	427	427	427	427	427
Immobilisations corporelles					
Terrains	1 475	1 475	1 475	1 475	1 475
Bâtiments	68 147	68 147	68 147	68 147	68 147
Autres immobilisations corporelles	51 929	51 929	51 929	51 929	51 929
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
AMORTISSEMENT,PROVISIONS ET PERTES VALEUR	59 500	59 419	65 338	70 997	76 267
TOTAL ACTIF NON COURANT	68 478	62 559	56 640	50 981	45 691
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	2 000	2 500	3 000	3 500	3 800
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs	800	1 000	1 200	1 500	1 800
Impôts et assimilés	1 500	1 800	2 200	2 800	3 000
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	15 152	25 602	32 319	39 933	50 511
TOTAL ACTIF COURANT	19 452	30 902	38 719	47 733	59 111
TOTAL GENERAL ACTIF	87 930	93 461	95 359	98 714	104 802

B – PASSIF

U= KDA

PASSIF	1 ANNEE	2 ANNEE	3 ANNEE	4 ANNEE	5 ANNEE
CAPITAUX PROPRES :					
Capital émis	29 956	49 171	59 849	71 249	84 468
Capital non appelé					
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)					
Ecarts de réévaluation					
Ecart d'équivalence (2)					
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	9 607	5 339	5 700	6 078	9 450
Autres capitaux propres - Report à nouveau					
Part de la société consolidante (3)					
Part des minoritaires (3)					
TOTAL I	39 563	54 510	65 549	77 328	93 918
PASSIFS NON COURANTS :					
Emprunts et dettes financières	46 700	37 360	28 020	18 680	9 340
Impôts (différés et provisionnés)					
Autres dettes non courantes					
Provisions et produits constatés d'avance					
TOTAL II	46 700	37 360	28 020	18 680	9 340
PASSIFS COURANTS :					
Fournisseurs et comptes rattachés	855	701	650	506	459
Impôts	500	600	700	800	900
Autres dettes	312	796	440	965	1 134
Trésorerie Passif					
TOTAL III	1 667	1 932	1 790	2 365	2 533
TOTAL PASSIF (I+II+III)	87 930	93 802	95 359	98 373	105 802

ملخص البحث

تمثل البنوك بصفة عامة للمؤسسات الاقتصادية الممول الأساسي لها . وعليه فإن إدارة المخاطر التي تواجه عمليات الإقراض داخل هاته البنوك تتطلب مؤشرات وشروط و إجراءات تساعدها على اتخاذ القرار المتعلق بالاستثمار و هذه المؤشرات من شأنها دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع و التي من بينها نسبة التمويل الذاتي، نسبة السيولة العامة و نسبة المردودية الاقتصادية ..الخ . كما يتم تحليل الوضعية المالية و الاجتماعية للعميل الراغب في الاستثمار و هذا هو المعمول به في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بأدرار و ذلك للفترة مابين 2019 إلى غاية 2020 و قد خلصناه لاعتماد بنك BADR – في عملية التمويل على ضمانات عينية و مالية لتجنب المخاطر البنكية التي يمكن ان يتعرض لها البنك.

الكلمات المفتاحية : المخاطر البنكية ، إدارة المخاطر ، القروض ، البنوك التجارية .

Résumé

Banks generally represent the main financiers of economic companies.Therefore, managing the risks facing lending operations within these banks requires indicators, conditions and procedures that help in making the decision related to investment .These indicators help in studying the economic feasibility of the project, which includes the percentage of self-financing, the ratio of general liquidity and the rate of economic return ... etc. in addition to that the bank analyses the social and the financial situation of the client where this is the case in the Agricultural and Rural Development Bank in Adrar for the period 2019-2020. The study concluded that BADR Bank relied - in the financing process on in-kind and financial guarantees to avoid risks that the bank could be exposed to it.

Keywords: banking risk , banking risk management , loans , commercial banks.